مشهد العلاقات الخارجية

خالد عنبتاوي

تحت المجهر	■ إسرائيل تتموضع عبر اتفاقيات التطبيع ضمن خارطة التحالفات الإقليمية ■ الهجمات الإسرائيلية داخل سورية تمر عبر بوابة التنسيق الإسرائيلي- الروسي ■ أزمات الاتحاد الأوروبي فرصة لتوطيد علاقات دبلوماسية ثنائية بين إسرائيل ودول أوروبية ■ إسرائيل في قلب تحالف أورو- متوسطي لاستغلال حقول الغاز ■ إسرائيل تحول المفهوم الجديد لمعاداة السامية إلى سلاح دبلوماسي لمواجهة الانتقادات المتعلقة بجرائم الاحتلال ■ تحالف نتنياهو ترامب يخلخل علاقات إسرائيل مع يهود الولايات المتحدة.

ترامب وفريقه: التماهي مع اليمين الاستيطاني الإسرائيلي. (الصورة عن «جيتي نيوز»)

الملخص التنفيذي

شكل توقيع اتفاقيات «أبراهام» التطبيعية أحد أهم منجزات نتنياهو في ٢٠٢٠، حيث نجح في تحقيق رؤيته القائمة على استبدال مبدأ «الأرض مقابل السلام» بمبدأ «السلام مقابل السلام». عمليا، لم يعد تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول إقليمية مشروطًا بتراجع مشروع الاحتلال أو إنهائه.

تحوّل اتفاقيات أبراهام – خاصة مع الإمارات والبحرين – إسرائيل إلى عنصر أساسي في التحالفات الإقليمية بوصفها جزءًا من المحور «السني المعتدل».

يشكّل النفوذ الإيراني محورًا أساسيًا في السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تثابر على مواجهة الحضور الإيراني في المنطقة، خاصة في سورية.

تستمر إسرائيل في تعزيز تحالفها مع قبرص واليونان في حوض المتوسط. تتوج هذا التحالف، الذي يقلق تركيا بالتحديد، من خلال توقيع معاهدة «منتدى غاز الشرق الأوسط»، الذي يضم أيضًا مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية.

تتبنى إسرائيل استراتيجية تعزيز العلاقات مع الدول الواقعة تحت تأثير اليمين الشعبوي في الاتحاد الأوروبي بهدف التأثير على قراراته المناصرة للقضية الفلسطينية.

تبذل الخارجية الإسرائيلية جهودًا كبيرة لحث دول جديدة على تبني التعريف الجديد لمعاداة السامية، الذي بات يعتبر أي موقف ناقد للاحتلال الإسرائيلي والصهيونية بمثابة معاداة للسامية، في مسعى لنزع شرعية النضال الفلسطيني.

تستفيد إسرائيل من تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي في تقنية المعلومات والزراعة والمياه واستخراج الموارد الطبيعية والبحث العلمي لتعميق تغلغلها في القارة الأفريقية.

مدخل

يرصد الفصل الحالي مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، من خلال التركيز على أبرز التطورات خلال العام ٢٠٢٠ وبداية العام ٢٠٢١ كما تجلّت في ممارسة إسرائيل وخطابها الرسمي. يضم الفصل خمسة أقسام أساسية: يحلل القسم الأول التطبيع الإسرائيلي مع بعض الدول العربية، ويتابعه من خلال قراءة الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط الساعية لبلورة تحالف عربي (سني)- إسرائيلي في منطقة الخليج. أما القسم الثاني فيتناول التعاون الإسرائيلي في منطقة المتوسط، مركزًا على العلاقة المركّبة التي تجمع إسرائيل مع روسيا في الساحة السورية، بالإضافة إلى اتفاقيات الغاز ذات البعد الاستراتيجي التي أبرمتها عدة دول متوسطية بمشاركة إسرائيل. القسم الثالث يتناول الساحة الأوروبية حيث تقوم إسرائيل بتعزيز علاقاتها مع اليمين الشعبوي لتعطيل قرارات مناصرة للقضية الفلسطينية قد تُتخذ على مستوى الاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، تستمر إسرائيل في استثمار مسألة معاداة السامية لضرب حركات مناهضة الاحتلال الإسرائيلي، خاصة على ضوء قرار محكمة الجنايات الدولية الذي يبشر بإمكانية فتح تحقيق ضد جرائم الاحتلال في الضفة الغربية. يتطرق القسم الرابع إلى سؤال العلاقات الأميركية الإسرائيلية بعد وصول بايدن والحزب الديمقراطي إلى الحكم، وإمكانية تأثير ذلك على السياسة الخارجية الإسرائيلية. كما يتناول القسم العلاقة مع المجتمعات اليهودية في الولايات المتحدة التي تختلف توجّهاتها إزاء الانتخابات والسياسة الداخلية الأميركية. وفي القسم الخامس نتابع آخر التطورات في الساحة الأفريقية حيث تستمر إسرائيل في استثمار قوّتها الناعمة المتمثلة بتفوقها في مجال البحث التكنولوجي والزراعة والصحة واستخراج المواد الطبيعية و«التنمية المجتمعية» لاختراق بعض الدول الأفريقية واستمالتها سياسيًا في المحافل الدولية.

١. اتفاقيات أبراهام: إسرائيل تتموضع ضمن خارطة التحالفات الإقليمية

١.١ اتفاقيات أبراهام: الظروف والسياق التاريخي

شهد العام ٢٠٢٠ تطورات دراماتيكية تمثلت في توقيع اتفاقيات «أبراهام» التطبيعية بين إسرائيل وكل من البحرين والإمارات العربية المتحدة والمغرب بالإضافة إلى قطع أشواط كبيرة نحو التطبيع الرسمي مع السودان. ويمكن ربط اتفاقات التطبيع والتقارب الرسمي بين إسرائيل وبعض الأنظمة العربية ببعض التغيرات الإقليمية التي حصلت في السنوات الأخيرة ودفعت إسرائيل إلى إعادة بلورة سياساتها الخارجية في المنطقة، وهي: ١) تراجع قوة النظام الرسمي العربي والمؤسسات العربية الجامعة في أعقاب فشل الثورات العربية؛ ٢) تعاظم دور ونفوذ بعض دول الخليج العربي؛ ٣) تعاظم دور تركيا وإيران كلاعبين إقليميين، الأمر الذي يجعل من قلق إسرائيل والإمارات والسعودية قاسماً مشتركًا؛ ٤) تهميش المسألة الفلسطينية وتحوّلها إلى شأن ثانوي في المنطقة.

اتفاقيات أبراهام

هي اتفاقيات تطبيع رسمية بين إسرائيل ودول عربية. بدأت الاتفاقيات من خلال التوقيع في ١٥ أيلول ٢٠٢٠ على اتفاق إسرائيلي- إماراتي، وإسرائيلي- بحريني في ساحة البيت الأبيض. تم اختيار الاسم «أبراهام» (أو النبي إبراهيم عليه السلام بالعربية) كناية عن القاسم المشترك الذي يجمع ما بين اليهود والمسلمين، وهو محاولة لتصوير الصراع الإسرائيلي-العربي على أنه مجرد صراع ديني.

لقد شكل تقاطع هذه العوامل أثناء وجود دونالد ترامب في سدة الحكم في الولايات المتحدة حافزًا دفع باتجاه توقيع اتفاقيات التطبيع في هذه الفترة. وقد رأت الحكومة الإسرائيلية في هذه المتغيّرات فرصةً من أجل التموضع في خارطة التحالفات الإقليمية بوصفها شريكة للمحور «السني» في مواجهة النفوذ الإيراني والتركي. وبالتالي، وجدت إسرائيل فرصة سانحة لإعادة صياغة المعادلة الدبلوماسية الإقليمية بناء على رؤية نتنياهو المتمثلة بفرض مبدأ «السلام مقابل السلام» بدلاً من مبدأ «الأرض مقابل السلام». هذا يعني البدء بالتطبيع الرسمي قبل، أو بمعزل عن، التسوية مع الفلسطينيين وهو ما يعتبر مكسبًا أمنيًا وسياسيًا واستراتيجيًا لإسرائيل.[١]

يعتبر جيرارد كوشنير، صهر الرئيس الأميركي ترامب، عرّاب اتفاقيات أبراهام التي تُعد جزءًا أساسيًا من صفقة القرن. ويمكن اعتبار اتفاقيات أبراهام «حالة» قد تستمر بشكل متدحرج. فبعد أن أعلن كل من ترامب ونتنياهو في مناسبتين مختلفتين عن وجود دول عربية أخرى مستعدة للانضمام إلى اتفاقيات أبراهام، أعلن السودان في ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٠، بشكل رسمي، عن وجود جهود حثيثة تهدف إلى الوصول إلى اتفاق تطبيع مع إسرائيل. وفي كانون الأول ٢٠٢٠ انضمت المغرب إلى اتفاقيات أبراهام بشكل رسمي.

وكان نتنياهو أعلن أمام الجمعية العامة للأمم المتّحدة في أيلول ٢٠١٦ عن وجود توافق جديد مع دول عربية، مشيرًا إلى أن: «التغيير الأكبر هو التقرب من إسرائيل والذي يجري في مكانٍ آخر، [أي] في العالم العربي،[...]، دول عديدة في المنطقة تعترف أن إسرائيل ليست عدوّها، تعترف أن إسرائيل هي حليفتها». وأشار إلى أن إسرائيل وهذه الدول تعتبر إيران وداعش أعداءها المشتركين».[٢]

ترجم هذا التوجه عمليًا خلال العام ٢٠٢٠. ففي الثالث عشر من آب ٢٠٢٠، وتحت عنوان «اتفاق أبراهام»، أعلنت معاهدة السلام بين إسرائيل ودولة الإمارات العربيّة المتّحدة للجمهور العام. وهو الاتفاق الإسرائيلي- العربي الأول بعد توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن (اتفاق وادي عربة) قبل نحو ربع قرن. وُقِّع الاتفاق رسميًا في ١٥ أيلول من العام نفسه في باحة البيت الأبيض، وانضمت إليه دولة البحرين. تلا الاتفاق إعلان تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكلّ من: السودان في ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٠، المملكة المغربية في ١٠ كانون الأول من العام نفسه. وتبعت ذلك تسريبات إسرائيلية عن وجود اتصالات مع السعودية وحصول لقاء جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مع وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بحضور وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو.[٣] وسبق ذلك في تشرين الأول ٢٠١٨ زيارة نتنياهو إلى سلطنة عمان على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين. يضاف إلى ذلك استمرار التنسيق والتعاون بين إسرائيل وقطر خاصة في إدارة ملف قطاع غزة. وكان نتنياهو قد أعلن في ١٥ اذار ٢٠٢١ أنه ينتظر توقيع أربع اتفاقيات تطبيع جديدة مع دول عربية أخرى.[٤]

تشكل اتفاقيات أبراهام انعطافة استراتيجية في مكانة إسرائيل الإقليمية التي تحولت بموجبها وبشكل رسمي إلى جزء في خارطة التحالفات والاصطفافات الإقليمية. كما مثلت انتصارًا للموقف اليميني الذي قاده نتنياهو بفك الارتباط بين الوصول إلى حلّ للقضية الفلسطينية من جهة والتطبيع مع الدول العربية من جهة أخرى، الأمر الذي يعني تعزيز مبدأ «السلام مقابل السلام» بدلًا عن مبدأ «السلام مقابل الأرض». وعلى العكس من اتفاقيات إسرائيل السابقة مع مصر والأردن اللتان تتشاركان مع إسرائيل بحدود جغرافية وخاضت الأخيرة حروبًا معهما، فإن هذه الاتفاقيات تأتي مع دول لم تكن قد خاضت حروبًا في السابق مع إسرائيل، ولا تتشارك معها بحدود جغرافية. تشمل «اتفاقيات أبراهام» خطوات عدة لتطبيع العلاقات على المستويين المجتمعي والثقافي مما يمكن اعتباره محاولات لخلق تطبيع شعبي وكسر الإجماع العام الرافض للصهيونية.[٥] فيما يلي تلخيص لأهم التطورات في كل قُطر عربي على حدة.

١.٢ التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة

لم تبدأ العلاقات الإماراتية الإسرائيلية في العام ٢٠٢٠، فبعد لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مع وزير الخارجية الإماراتي في العام ٢٠١٢ على هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة،[٦] بدأت سلسلة خطوات تمهيدية، كان من بينها السماح للإسرائيليين حاملي الجنسية الثانية بالدخول إلى الإمارات، إلى جانب

استقبال شخصيات سياسية، كزيارة مدير عام وزارة الخارجية دوري غولد في العام ٢٠١٥,[٧] كما توسّعت العلاقات لتشمل الجوانب المدنيّة والرياضية، وسمحت الإمارات في أواخر العام ٢٠١٨ لبعثة الجودو الإسرائيلية بالمشاركة في المسابقة العالمية للجودو المقامة في أبو ظبي، فضلاً عن السماح للمنتخب الإسرائيلي برفع علمه أثناء إذاعة «النشيد الوطني الإسرائيلي» (هتكفا) في المسابقة.[٨] تشيرّ التقارير الإسرائيلية والعالمية أن التعاون العسكري كان قد بدأ بين البلدين قبل الاتفاق بسنوات، حيث شارك سلاح الطيران الإسرائيلي والإماراتي بثلاث مناورات مشتركة بوجود طرف ثالث.[٩]

حمل خطاب بنيامين نتنياهو في آب ٢٠٢٠ حول اقتراب توقيع الاتفاق مع الإمارات رسائل مركزيّة تعكس أبعاده الاستراتيجية، ويمكن تلخيص أهم المرتكزات بالآتي: سياسيًا، استبدال مبدأ «الأرض مقابل السلام» بمبدأ «السلام مقابل السلام». اقتصاديًا، فتح الأسواق أمام إسرائيل، وهو ما يعني تعزيز قدراتها الاقتصادية وانتشارها وتوسيع استثمارها. أمنيًا، تموضع إسرائيل في علاقات تحالف مع الدول المحيطة بإيران.

جاء العام ٢٠٢٠ تتويجًا لهذه العلاقات من خلال التوقيع بشكل رسمي على اتفاق التطبيع في ١٥ أيلول ٢٠٢٠ في باحة البيت الأبيض. وحمل خطاب بنيامين نتنياهو في آب ٢٠٢٠ حول اقتراب توقيع الاتفاق رسائل مركزيّة تعكس أبعاد الاتفاق الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية–أمنية. ويمكن تلخيص أهم الأبعاد بالآتي: سياسيًا، استبدال مبدأ «الأرض مقابل السلام» بمبدأ «السلام مقابل السلام»، إذ إن الاتفاق جاء دون أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية أو العربية المحتلة في العام ١٩٦٧.[١٠] اقتصاديًا فتح الأسواق أمام إسرائيل، وهو ما يعني تعزيز قدراتها الاقتصادية وانتشارها وتوسيع استثمارها.[١١] أمنيًا، تموضع إسرائيل في علاقات تحالف مع الدول المحيطة بإيران وتعزيز قدراتها على مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة.

التعاون الإسرائيلي–الإماراتي	
دبلوماسيًا	– علاقات دبلوماسية كاملة – فتح مكاتب تمثيل متبادلة – إقامة حوارات ثنائية دائمة حول القضايا السياسية والإقليمية – برامج إعلامية موجّهة للرأي العام في الدولتين
اقتصاديًا وماليًا	– بلورة معاهدة ضريبية – اتفاقية إطار تجاري– اقتصادي – التعاون في مجال مكافحة تبييض الأموال – مذكرة تفاهم للتعاون والحوار حول قضايا الخدمات المالية – بلورة اتفاق حماية الاستثمار – الاتفاق على ضرورة الوصول إلى بروتوكول مالي بين الدولتين

الطيران والتأشيرات	– إبرام اتفاقية طيران وفتح خطوط جويّة مباشرة – ترتيب مشترك لقضايا تأشيرات السفر
الاستثمار والابتكار	– استثمارات في قطاعات محددة، بما في ذلك الطاقة والفنادق وغيرها – التعاون في مجال البحث والتطوير وإنشاء صندوق مشترك للابتكار
الصحة	– تعاون استراتيجي حول فيروس كورونا – اتفاقية تعاون بين الجهات الصحية في مجال التأهب للطوارئ
الثقافة والسياحة	– اتفاقيات سياحة إقليمية بالتعاون مع الأردن ومصر – التسويق المشترك لحزم سياحية تجاه إسرائيل والإمارات تستهدف سياحًا من دول العالم الثالث. – عقد اتفاقية لتشجيع الإنتاج المشترك في السينما والتلفزيون – اتفاقية تعاون في إطار الفعاليات الثقافية – الحوار بين الأديان
الفضاء والعلوم	– اتفاقية تعاون في مجال الفضاء المدني – الاتفاق على أطر للتعاون العلمي والتكنولوجي في مجالات متنوعة

في آب ٢٠٢٠، سافرت البعثة الإسرائيلية برئاسة مستشار الأمن القومي الإسرائيلي مائير بن شبات إلى أبو ظبي من أجل الاتفاق على مجالات التعاون والتي شملت الجوانب العسكرية والاقتصادية المشتركة، وهي اللقاءات التي جرت بحضور كبير مستشاري الرئيس الأميركي ترامب جاريد كوشنير.[١٢] وقد برز في هذه البعثة حضور مندوبين عن الاقتصاد الإسرائيلي يمثلون «بنك إسرائيل» ووزارات الاقتصاد والتكنولوجيا والصحة، ورئيس قسم السايبر القومي.[١٣] وفي نهاية آب ٢٠٢٠، أعلن خليفة بن زايد عن إلغاء قانون مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وهو القرار الذي حيّاه بنيامين نتنياهو ببيان خاص.[١٤]

كما أصدر مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بيانًا يفصّل طواقم العمل التي ستعمل على مستويات متنوعة وتعتبر اللبنة الأساسية في الاتفاق بين البلدين،[١٥] بيد أن الجوانب العسكرية والأمنية بقيت في معظمها طي الكتمان، وبرز في ملف التعاون الثقافي اتفاق بين «مفوّضية السينما» في أبو ظبي (ADFC) وبين «صندوق السينما الإسرائيلي» ومدرسة «سام شبيغيل للإنتاج السينمائي» في القدس،[١٦] والتي تلعب دورًا في تفعيل السينما في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، وسبق وأن وضعتها مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ضمن القوائم السوداء التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية.

تتعامل إسرائيل مع الاتفاق الإماراتي ليس بوصفه مكسبًا سياسيًا وأمنيًا استراتيجيًا فحسب، بل كذلك مكسب لتعزيز التعاون فيما سياق ما يعرف «بالقوة الناعمة»، كالمشاريع التنموية على مستوى مراكز دراسات وأبحاث بالإضافة إلى تعاون ثقافي ورياضي و«تنموي». ويشمل ذلك إعلان الشراكة بين

مركز «موشيه ديان» التابع لجامعة تل- أبيب، مع مركز «تريندز» للبحث والاستشارة في أبو ظبي، في تشرين الأول ٢٠٢٠،[١٧] وإعلان اتفاق شراكة بين معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، وبين مركز الإمارات للسياسات (EPC).[١٨] بالإضافة إلى الاتفاقيات والصفقات الرياضية التي تم تنفيذ بعضها، وكان أبرزها عقد اتفاق بين فريق «بيتار القدس» المعروف بعنصريته وعداء جمهوره التاريخي للعرب، وبين الشيخ حمد بن خليفة الإماراتي. وكان من المفترض أن يبيع النادي الإسرائيلي ٥٠٪ من أسهمه لابن خليفة، إلا أن اتحاد كرة القدم الإسرائيلي أعلن في بداية شباط ٢٠٢١ عن سحب مالكي فريق «بيتار القدس» للطلب.[١٩] يُذكر أن الطلب قوبل برفض واسع بين صفوف جمهور الفريق الذين نظمّوا مظاهرات منددّة بالاتفاق المتوقع وحملوا لافتات عنصرية ضد العرب والمسلمين.[٢٠]

كما تسعى إسرائيل إلى تطوير التعاون في مجالات التبادل الاقتصادي في قطاع الأموال والبناء والسايبر وتجارة الماس، حيث أشارت طالي زيجينير، الخبيرة الاقتصادية الإسرائيلية، أن إسرائيل تعتبر دبي والإمارات أهدافًا استراتيجية للاستثمار الإسرائيلي خاصة على ضوء التوجّه الإماراتي الواضح بالتحرّر من الاعتماد على تصدير النفط كمصدر أساسي للاقتصاد. يأتي ذلك إلى جانب التعاون في مجال الهايتك والمبادرات الريادية (ستارت-آب)، والتي تعتبر إسرائيل واحدة من أبرز الدول فيها.[٢١] ويؤكد زئيف لافيه، نائب المدير العام للتعاون الدولي في نقابة التجّار الإسرائيلية، أن أكثر من ٣٠٠ شركة إسرائيلية تعمل في دولة الإمارات، مع أن معظمها تعمل في إطار بعثات دولية.[٢٢]

يذكر أن عددًا من اتفاقيات التعاون الثنائي في القضايا آنفة الذكر قد أُبرمت بين جهات رسمية مختصّة في كل من إسرائيل والإمارات. فمثلاً، في الأول من أيلول ٢٠٢٠ وقّع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية ومحافظ مصرف الإمارات العربية المتّحدة عبد الحميد سعيد على بروتوكول تفاهم في مجال البنوك يتيح إقامة لجنة مشتركة لتطوير التعاون في مجال الاستثمارات المالية وتقديم التسهيلات في هذا الصدد.[٢٣] وعلى ضوء هذا البروتوكول واتفاقية السلام، نشر بنك إسرائيل تعميمًا في حول قواعد العمل بموجب هذا الاتفاق. كما نظّمت وزارة الخارجية مؤتمرًا اقتصاديًا في إسرائيل، في ٢٠/٨/٢٧، شارك فيه أكثر من ٨٠٠ رجل أعمال إسرائيلي حول إمكانيات الاستثمار الاقتصادي في دولة الإمارات ودراسة السوق الاقتصادية الإماراتية وإمكانيات الاستثمار فيها.[٢٤]

بدورها، قامت وزارة الاقتصاد الإسرائيلية بنشر تقرير مسحيّ في تشرين الأول ٢٠٢٠، يشرح بصورة مفصلة مجالات التعاون الاقتصادي الممكنة مع الإمارات. وذكر التقارير الذي حمل عنوان «الإمكانات الاقتصادية القائمة مع الإمارات العربية المتحدة» مجالات عدة كالتجارة، والاستثمار، والمياه، والزراعة، والبناء، والماس والمجوهرات، والسايبير، والتكنولوجيا المالية، والصحة.[٢٥]

تعتبر «مواجهة الخطر الإيراني» أحد محفزات اتفاق التطبيع الإسرائيلي الإماراتي. وقد عبر الجنرال السابق إسحق غرشون عن ذلك بقوله إن «المسافة بين إسرائيل وإيران تصل إلى ٢٠٠٠ كيلو متر

(ذهابًا وايابًا)، بيد أن المسافة التي تفصل الإمارات عن المنشآت النووية الإيرانية لا تتعدى عشرات الكيلومترات». وقد كان هذا التصريح تعبيرًا واضحًا عن أهمية الاتفاق على المستوى الجيو- استراتيجي بالنسبة لإسرائيل الذي يشكل جزءًا من مفهوم «ردع إيران».[٢٦] كما بيّن رئيس معهد القدس للدراسات الاستراتيجية والأمنية أفرايم عنبار، أن وجود اتفاق كهذا بين الطرفين في العلن يتيح لإسرائيل استخدام القواعد العسكرية الإماراتية في أي عملية عسكرية في المنطقة، ويجعلها قريبة من مسرح أي معركة قد تندلع مع إيران، خاصة على ضوء الانسحابات الأميركية من المنطقة. ويمتدّ التعاون الأمني ليشمل مجالات استخباراتية بين البلدين.[٢٧]

كان انضمام إسرائيل للتحالف الأمني الدولي (The International Security Alliance)، في ٢٠٢٠/١٠/٢٦، من حصاد النتائج المبكرة لاتفاقية السلام مع الإمارات، حيث إن التحالف يضم وزارات الداخلية والأمن الداخلي للدول الأعضاء فيه والتي تشمل الإمارات والبحرين والمغرب ودول أوروبية أخرى. وكانت إسرائيل الدولة العاشرة العضو في هذا التحالف الذي تأسس على يد الإمارات وفرنسا في العام ٢٠١٧ لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء في قضايا الأمن والشرطة.[٢٨]

وكان انتشار جائحة كورونا في العالم مدخلاً لتعزيز التعاون وتكريسه بين البلدين منذ أوائل العام ٢٠٢٠. وشمل ذلك نقل مواد طبية ومسحات فحص كورونا أرسلت من الإمارات لإسرائيل،[٢٩] إضافة إلى توقيع اتفاقيات تعاون بين شركات إسرائيلية وإماراتية تعمل في مجال التطوير التكنولوجي ضمن مساعي مواجهة فيروس كورونا.[٣٠] كما تم توقيع اتفاق بين مجموعة الدول الأربعة وعشرين (G-24) وشركتي رفائيل والتصنيع الجوي لتطوير تكنولوجيا في مجالات مكافحة الكورونا.[٣١]

أخيراً، توضح المعطيات أعلاه أن الاتفاق مع الإمارات تعدى التطبيع إلى تعاون متعدد المستويات ويشمل العسكري- الأمني والاستراتيجي فضلاً عن الاقتصادي. وينبع هذا التعاون من الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى التحالف مع «دول سنية معتدلة» أمام النفوذ الإيراني في المنطقة. وترى إسرائيل أن الإمارات العربية المتحدة هي القوّة السياسية والاقتصادية البارزة في الخليج العربي حاليًا، وتتجّه إلى تحويل اتفاق التطبيع معها إلى نمط جديد للتحالفات الإسرائيلية- العربية في المنطقة يشمل أيضا أبعادًا مجتمعية وثقافية وشعبية.

توضح المعطيات أن الاتفاق مع الإمارات تعدى التطبيع إلى تعاون متعدد المستويات ويشمل العسكري- الأمني والاستراتيجي فضلاً عن الاقتصادي. وينبع هذا التعاون من الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى التحالف مع «دول سنية معتدلة» أمام النفوذ الإيراني في المنطقة. وترى إسرائيل أن الإمارات العربية المتحدة هي القوّة السياسية والاقتصادية البارزة في الخليج العربي حاليًا، وتتجّه إلى تحويل اتفاق التطبيع معها إلى نمط جديد للتحالفات الإسرائيلية- العربية في المنطقة يشمل أيضا أبعادًا مجتمعية وثقافية وشعبية.

١.٣ التطبيع مع البحرين

أعلن في الحادي عشر من أيلول عن انضمام البحرين إلى «اتفاقيات أبراهام» وتم التوقيع على الاتفاق بشكل رسمي في الخامس عشر من أيلول ٢٠٢٠. وعليه، أكد بيان رئيس الحكومة الإسرائيلية على سيادة مبدأ «السلام مقابل السلام» و «السلام من منطلق القوة» الذي لا يستدعي الانسحاب من الأراضي المحتلة.[٣٢] على إثره هاتف نتنياهو ولي العهد البحريني سلمان بن حمد آل خليفة واتفقا أن يتحول الاتفاق إلى سلام أمني واقتصادي وسياحي وتكنولوجي وثقافي.[٣٣] وفي منتصف تشرين الثاني ٢٠٢٠ ترأس وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني بعثة بحرينية دبلوماسية أثناء اتفاقه مع وزير الخارجية الإسرائيلي على افتتاح سفارات رسمية بين البلدين،[٣٤] لتتلوها زيارة لوزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني إلى إسرائيل في بداية كانون الأول ٢٠٢٠ للتوقيع على اتفاقيات تعاون سياحي واقتصادي.[٣٥] يذكر في هذا الصدد أن الزيارة شملت لقاءً مع المدراء العامين لخمسة بنوك في إسرائيل لبحث إنشاء بنية تحتية بنكية لدعم استثمارات وصناعات مشتركة بين البلدين.[٣٦] أما في جانب التعاون الصحي فقد اتفق رئيس الحكومة الإسرائيلي في محادثة مع ولي العهد البحريني على دعم البحرين الساعية لبناء مصنع تابع لشركة «فايزر» الأميركية لإنتاج لقاحات ضد الكورونا.[٣٧]

١.٤ التطبيع مع السودان

بعد مضي أقل من عام على إشاعة الأنباء حول لقاء في أوغندا جمع رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو والجنرال عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس السيادي السوداني، أعلن البيت الأبيض بتاريخ ٢٣,١٠,٢٠ عن اتفاق تطبيع وإنهاء «حالة الحرب» بين إسرائيل والسودان،[٣٨] تضّمن الإعلان تعاونًا اقتصاديًا وتجاريًا بين البلدين خاصة في مجال الزراعة.[٣٩] يُذكر أن إزالة السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، فضلاً عن الدعم المالي كانا أحد أهم الأسباب التي دفعت المجلس العسكري السوداني للمضي في خطواته التطبيعية، وهي وعود وضمانات قدّمتها الإدارة الأميركية، برئاسة ترامب، الأمر الذي يمنحها حصانةً في الدعاوى المرفوعة ضدها في هذا الشأن، فضلاً عن إزالة العقبات المالية وتسوية ديون السودان أو تخفيف أعبائها أمام البنك الدولي.[٤٠] وجاء في بيان الخارجية الإسرائيلية حول الاتفاق أن «انضمام السودان لاتفاق أبراهام بعد الإمارات والبحرين هو رد على اللاءات الثلاث التي صدرت عن قمة الخرطوم قبل ٥٣ عامًا. فبعد اللاءات الثلاث جاءت الموافقات الثلاث من الإمارات والبحرين والسودان».[٤١] تعكس هذه التصريحات البعد السياسي الاستراتيجي الذي توليه إسرائيل لهذه الاتفاقيات.

١.٥ التطبيع مع المغرب

عرفت العلاقات بين المغرب وإسرائيل تطبيعًا وتعاونًا منذ سنوات الخمسينيات، ثم تحوّلت إلى علاقات علنية ورسمية في العاشر من كانون الأول ٢٠٢٠. يرى عاموس جلعاد (جنرال سابق) أن أهمية الإعلان اليوم لا تنبع من أنها تعزز ما كان قائمًا، بل تفتح الأفق لتطوير التعاون في مجالات تتعدّى الأمن كالعلاقات الاقتصادية والثقافية والسياحية، وأن الجمهور العربي يقتنع أن وجود إسرائيل في المنطقة ليس مؤقتًا بل دائم.[٤٢] وفي منتصف كانون الثاني ٢٠٢١ وقع الطرفان على اتفاق طيران يسمح بالرحلات الجوية المباشرة بين الطرفين،[٤٣] وفي نهاية كانون الثاني من العام الجاري جرت مكالمة بين مئير بن شبات، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ووزير الخارجية المغربي، واتفقا على إنشاء مجموعة عمل لتطوير العلاقة بين الطرفين في قضايا الاستثمارات والسياحة والمياه وجودة البيئة والطاقة وغيرها.[٤٤]

> أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن التقارب المغربي- الإسرائيلي يظهر مدى صحة مبدأ «الطريق إلى قلب واشنطن يمرّ عبر تل أبيب»، في إشارة إلى مصلحة مغربية في نسج اتفاق تطبيع مع إسرائيل مقابل حصول المغرب على اعتراف أميركي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية.

وأثناء توقيع اتفاق التطبيع، كان هناك اهتمام خاص بالمجال الثقافي. وساهم في ذلك وجود أعداد كبيرة من اليهود الإسرائيليين من أصول مغربية، حيث عزز الاتفاق الحديث عن «الموروث اليهودي في المغرب». فمثلاً، قامت المغرب بإحداث تغيير في بعض مناهج التعليم، من خلال دمج تاريخ الشعب اليهودي في الدولة. وفي سياق مشابه، وافقت المغرب على إقامة مشاريع تطوير وترميم لمواقع أثرية يهودية كالكُنس والمقابر والمدارس اليهودية والأحياء اليهودية،[٤٥] لذا، من المتوقع أن يكون قطاع السياحة أكبر هذه الاستثمارات المشتركة، خاصة وأن مملكة المغرب من أكثر الدول التي اعتادت استقبال السيّاح الإسرائيليين في السابق، إذ تشير التقديرات إلى استقبال ما بين ٢٥-٤٥ ألف سائح إسرائيلي سنويًا.[٤٦]

بالنسبة للمغرب، يعتبر اتفاق التطبيع مع إسرائيل فرصة للحصول على اعتراف أميركي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. فقد أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن التقارب المغربي- الإسرائيلي يظهر مدى صحة مبدأ «الطريق إلى قلب واشنطن يمرّ عبر تل أبيب»، حيث تتحدّث التقارير عن مصلحة مغربية في نسج اتفاق تطبيع مع إسرائيل مقابل حصول المغرب على اعتراف أميركي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية.[٤٧]

١.٦ مستقبل التقارب الإسرائيلي السعودي

تعتبر إسرائيل أن السعودية قوة بارزة وصاحبة دور استراتيجي في المنطقة. وهي من الدول التي تصطف في مواجهة ما تسميه إسرائيل «التهديد الإيراني» المتمثل في تزايد نفوذها في العراق واليمن.

ومن وجهة نظر السياسة الخارجية الإسرائيلية فإن اتفاقًا مستقبليًا مع السعودية يعتبر فرصة مواتية لإحكام «الطوق مع الدول السنيّة المعتدلة على إيران».[٤٨]

على الرغم من عدم انضمام السعودية إلى اتفاقيات التطبيع الأخيرة، فقد شهد العام الأخير تعاظمًا في العلاقات غير الرسمية وغير المعلنة بين الطرفين، ظهر ذلك من خلال سماح السلطات السعودية لطائرة إمارتية تحمل وفدًا رسميًا إلى تل أبيب أن تعبر من سماء المملكة في أوائل أيلول ٢٠٢٠،[٤٩] وهو ما سبق وأن أعلنه نتنياهو كإنجاز دبلوماسي إسرائيلي آخر، معتبرً الأمر «دعمًا للاتفاق من الخارج».

مفاوضات سياسية وتفاهمات أمنية سريّة: في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٢٠ نشرت الصحافة الإسرائيلية تسريبات على لسان مصادر رسمية لم يُذكر اسمها، حول زيارة سريّة قام بها رئيس الوزراء نتنياهو ورئيس الموساد يوسي كوهن إلى المملكة السعودية، حيث التقيا مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وتحدثا حول قضية تطبيع العلاقات بين البلدين.[٥٠] سبق ذلك إعلان في بداية العام السابق عن مفاوضات تمت بين قيادات رسمية سعودية وأخرى إسرائيلية بوساطة أميركية حول إمكانية دمج السعودية في مجلس الوقف الإسلامي المسؤول عن إدارة المسجد الأقصى المبارك.[٥١] ازدادت في الشهر الأخير (شباط ٢٠٢١) التقارير الإسرائيلية التي تتحدث عن تطوّر في العلاقات على ضوء إعلان الولايات المتحدة نيّتها العودة للاتفاق النووي مع إيران، إذ أعلن الصحافي الإسرائيلي روعي كيس على قناة «كان ١١»، أن مباحثات تجري بين الطرفين السعودي والإسرائيلي على ضوء الإعلان الأميركي.[٥٢]

تلا ذلك إعلانٌ لقناة « i24NEWS» الإخبارية، أن مباحثات تجري في الشهر الحالي (شباط ٢٠٢١)، بين إسرائيل، والبحرين والإمارات والسعودية حول إقامة تحالف دفاع إستراتيجي بين الدول المذكورة بما يشبه تحالف «الناتو». لم يؤكد مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية المعلومات الواردة إلا أنه وفقًا لصحيفة «يسرائيل هيوم» فقد أكدتها مصادر إماراتية وبحرينية رسمية، فيما لم تنف السعودية أو تؤكد التسريبات.[٥٣]

وعلى الرغم من استمرار الإعلام الإسرائيل بتسريب أنباء عن وجود تواصل وتنسيق مع السعودية، فإن الأخيرة تقابل هذا النشر بنفي رسمي، وتؤكد على موقفها من المبادرة العربية التي تحول دون الوصول إلى اتفاق تطبيع قبل حلّ القضية الفلسطينية.[٥٤] في هذا الإطار، ترجح التقديرات الإسرائيلية أن تغيير الإدارة الأميركية وانتهاء عهد ترامب الذي دفع بكل قوته من أجل عقد اتفاقيات «أبراهام» لن يكون سهلًا، خاصة وأن إدارة بايدن تتبنى استراتيجية دولية مغايرة، ستهتم بموجبها في المرحلة الحالية بالتبعات الداخلية لأزمة كورونا.[٥٥]

١.٧ عمان وقطر: علاقات بلا تطبيع رسمي

في جانب متّصل، تستمر إسرائيل بالمحافظة على علاقتها ومحادثاتها الدبلوماسية مع سلطنة عمان، على الرغم من عدم الإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات أو الوصول لاتفاق بهذا الصدد،

حيث أجرى وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي، محادثة مع نظيره العماني يوسف بن علوي، وقال الأخير خلال المحادثة إنه يدعم اتفاق سلام إقليمي، كما يدعم تجديد محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.[٥٦]

وفي إطار آخر، أشارت مصادر صحافية إسرائيلية إلى احتمال أن تكون دولة قطر هي الهدف الإسرائيلي القادم للتوصل لاتفاق سلام، وهو ما أشار إليه ألون بن دافيد في تشرين الأول ٢٠٢٠,[٥٧]

تربط الترجيحات الإسرائيلية هذه المسألة بإدارة ملف قطاع غزّة وسيناريو التوصّل إلى تهدئة في هذا الصدد، وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية أوضحت أن المبعوث القطري (لإعادة اعمار غزّة) محمد العمادي ونائبه خالد حردان – قاما خلال ٢٠٢٠ بأكثر من زيارة إلى غزة، عبر مطار بن غوريون وصولاً لقطاع غزة عبر معبر إيريز لإدخال أموال المساعدات القطرية للقطاع بعد الحصول على الموافقة الإسرائيلية. جدير بالذكر أن المصادر نفسها قالت بأن لقاءات جمعت العمادي ونائبه مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين خلال هذه الزيارات لبحث ملف التهدئة مع القطاع.[٥٨،٥٩] في المقابل، أعلنت قطر وفي أكثر من مناسبة، رفضها التوقيع على اتفاق سلام دون التوصّل إلى حل للقضية الفلسطينية، وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية القطرية ومساعدته لولوة الخاطر.[٦٠]

١.٨ الأردن

على الرغم من وجود علاقات دبلوماسية واقتصادية على مدار أكثر من ربع قرن بين إسرائيل والأردن، فإن فتورًا طرأ على مشهد العلاقات الخارجية بين البلدين في السنوات الأخيرة. أحد أسباب هذا الفتور هو الخرق الإسرائيلي لتفاهم «الوضع القائم» في المسجد الأقصى واستفزاز الأردن والفلسطينيين بالمضي في مخطط التقسيم الزماني والمكاني للأقصى. يضاف إلى ذلك التصريحات المستمرة للقيادة الإسرائيلية حول نيّة فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق (ج) ضمن مشروع الضم (راجع التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠).[٦١]

على الرغم من ذلك، كانت هناك مساعٍ إسرائيلية لاحتواء الفتور مع الأردن، خاصة منذ منتصف العام ٢٠٢٠ تزامنًا مع إعلان تجميد مخطط الضم. وعليه، وقعت الأردن وإسرائيل في تشرين الأول ٢٠٢٠ على اتفاق طيران مشترك تسمح بعبور طائرات مدنية وعسكرية في المجالين الجويين للدولتين، مما يقصّر مدة الطيران بين دول الخليج والشرق الأوسط وبين أوروبا وأميركا. إضافة إلى أن الاتفاق يسمح بعبور طائرات في الأجواء الإسرائيلية بعد عبورها الأجواء الإيرانية.[٦٢] يأتي ذلك إلى جانب التوقيع على ميثاق «منتدى غاز الشرق الأوسط» الذي تشارك فيه الأردن إلى جانب إسرائيل ودول متوسطية أخرى (انظر لاحقًا). وفي جانب متصّل أعلنت إسرائيل في شباط ٢٠٢١ عن حزمة من المشاريع الاقتصادية المشتركة المزمع تنفيذها مع الأردن، حيث اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي ثلاث مرات بنظيره الأردني أيمن الصفدي.[٦٣]

صورة من قمة في أنقرة في أيلول ٢٠١٩، تَجمع عدداً من لاعبي الإقليم: بوتين روحاني وأردوغان. (أ.ف.ب)

ونشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» تسريبًا عن لقاء جمع وزير الدفاع الإسرائيلي بني غانتس بالملك الأردني عبد الله الثاني خلال شهر شباط ٢٠٢١،[٦٤] وأفاد التسريب أن غانتس تناول مسألة تطوير العلاقات بين البلدين وكسر الجليد القائم. جاء هذا التسريب بعد أيام عدّة من قيام الأمير الحسن بن طلال بنشر مقال في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في ٢٦,٠٢,٢٠٢١ دعا من خلاله لإعادة إحياء عملية السلام وتطويرها.[٦٥]

وصل التوتر بين إسرائيل والأردن ذروته مع إلغاء زيارة بنيامين نتنياهو للإمارات في آذار ٢٠٢١، بعد أن وضعت الأردن صعوبات وقيودًا مشدّدة على عبور طائرته لمجالها الجوي، أدّت في نهاية المطاف لإلغاء الزيارة. وأكّد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في مقابلة أجراها مع شبكة CNN أن الأردن غاضب من إلغاء زيارة ولي العهد الأردني إلى الحرم القدسي الشريف بحجة الترتيبات الأمنية، وهي زيارة كانت مقررة قبل يوم واحد من الموعد المقرر لتحليق نتنياهو إلى الإمارات، وقال الصفدي مُتعجّبًا: «نتنياهو يُعطّل زيارة دينية ويتنظر منا الموافقة على الطيران في الأجواء الأردنية، لنكن جادين!».[٦٦]

٢. التعاون الإسرائيلي في حوض المتوسط

يقوم التفاهم الروسي الإسرائيلي في الشأن السوري على المعادلة التالية: تتفهم إسرائيل دور روسيا ومكانتها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط مقابل موافقة روسيا على حريّة العمل العسكري الإسرائيلي «لتأمين» حدودها الشمالية، وعدم السماح بوجود قاعدة عسكرية قوية لإيران داخل سورية.

تركزت السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط في محورين أساسيين: ١) مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، ما دفع إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها مع دول خليجية (وهذا ما تم تناوله أعلاه)، بالإضافة إلى استمرار صيغ التفاهم الروسي- الإسرائيلي فيما يخص التدخلات الإسرائيلية في سورية (وهذا ما سيتم تناوله بعد قليل). ٢) كبح جماح النفوذ التركي في المنطقة، وهذا يعتبر من الحوافز الأساسية التي دفعت إسرائيل إلى المشاركة الفعالة في صياغة تحالف أورو- متوسطي (وهذا ما سيتم تناوله بعد قليل).

٢.١ التفاهم الروسي- الإسرائيلي في سورية

ترى إسرائيل أن نفوذها في منطقة الشرق الأوسط لا يستقيم دون التفاهم مع روسيا باعتبارها إحدى القوى العالمية الفاعلة في الشرق الأوسط، خاصة في أعقاب موجات «الربيع العربي» والانسحاب الأميركي التدريجي من المنطقة. وعليه، سعت إسرائيل خلال الفترة الأخيرة إلى تعزيز تفاهماتها السياسية والأمنية مع روسيا بما يضمن أمن حدودها الشمالية من جهة، وضبط التوسّع الإيراني في سورية من جهة ثانية، والحدّ من نمو ترسانة حزب الله العسكرية من جهة ثالثة. خلال العام ٢٠٢٠ كان مكتب نتنياهو هو من يدير هذا الملف بهدف تعزيز التفاهمات الإسرائيلية- الروسية. ويتبين عند إجراء مسح عام للبيانات الرسمية الصادرة عن مكتب نتنياهو أن روسيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية هي الجهات الأبرز التي ركزت عليها محادثات نتنياهو وتحركاته في الملف الخارجي[٦٧] (أنظر ملحق رقم ١). ويقوم التفاهم الروسي الإسرائيلي على المعادلة التالية: تتفهم إسرائيل دور روسيا ومكانتها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط مقابل موافقة روسيا على حريّة العمل العسكري الإسرائيلي «لتأمين» حدودها الشمالية، وعدم السماح بوجود قاعدة عسكرية قوية لإيران داخل سورية.

لم تنحصر العلاقات الروسية الإسرائيلية في مجال التنسيق والتعاون في سورية والشرق الأوسط وحسب، بل في الجانب الاقتصادي والصحي أيضًا، وكان من الأحداث البارزة في هذا الشأن في العام الأخير تصريح السفير الروسي في إسرائيل حول نيّة التعاون لتصنيع لقاح مشترك ضد فيروس كورونا في كانون الثاني ٢٠٢١,[٦٨] وهو ما يتوافق مع تصريح نتنياهو حول محادثته مع الرئيس الروسي بوتين للتعاون بين البلدين في مواجهة كورونا.[٦٩]

وفي تطوّر متّصل، نشرت وسائل إعلام إسرائيلية في شباط ٢٠٢١ بعض التفاصيل عن صفقة تتبلور بين إسرائيل وسورية بوساطة روسية تقضي بإطلاق سراح مواطنة إسرائيلية تخطّت الحدود السورية خطأً، مقابل شراء إسرائيل مليونيّ جرعة من اللقاح الروسي «سبوتنيك» وتقديمها لسورية كنوع من الفدية، ووفقًا للتسريبات، فقد دفعت إسرائيل لروسيا أكثر من مليون دولار في سبيل تنفيذ الصفقة.[٧٠]

المزيد على مشهد التعاون الإسرائيلي- المتوسطي
اتفاقيات الغاز في البحر المتوسط

سجّلت السنوات الأخيرة تطورًا لافتًا في تعزيز العلاقات العسكرية- الأمنية بين إسرائيل ودول أورو- متوسطية، بالإضافة إلى التعاون في مجال التنقيب عن الغاز الطبيعي. وأفضى التعاون إلى بلورة تحالف في شرقيّ حوض المتوسّط، يشمل كلا من إسرائيل ومصر والأردن، إضافة لقبرص واليونان ودول أخرى. وتمثّل التطور الأبرز في العام ٢٠٢٠ في التوقيع على معاهدة وميثاق «منتدى الغاز في شرقيّ البحر المتوسّط» (EMGF) في ٢٢ أيلول، الذي ضمّ بالإضافة إلى إسرائيل كلا من: مصر، الأردن، قبرص، اليونان، إيطاليا والسلطة الفلسطينية.[٧١] بدأ المنتدى في كانون الثاني ٢٠١٩ بهدف تأسيس سوق غاز إقليمية للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة، فضلاً عن تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء. إن التوقيع على معاهدة وميثاق المنتدى من شأنه أن يحوّله بشكل رسمي إلى «هيئة إقليمية متعددة الحكومات»، الأمر الذي تترتب عليه انعكاسات دولية. كما يعزّز الميثاق من وجود إسرائيل في المنطقة ويدمجها في اقتصاد الغاز المتوسطي، إضافة إلى تعزيز مكانتها أمام تركيا، حيث ستكون في موقع قوّة أثناء التفاوض معها.[٧٢] وفي إطار متصّل، أوردت تقارير إسرائيلية عن صفقة إسرائيلية- مصرية- أردنية تقضي بتصدير إسرائيل الغاز إلى مصر والأردن بقيمة ٣٠ مليار دولار، وفقًا لتصريح وزير الطاقة الإسرائيلي شتاينتس.[٧٣]

وقد وقّعت كل من قبرص واليونان على ميثاق المنتدى الذي أُقرّ في تشرين الأول ٢٠٢٠، على أن يشمل مدّ قناة غاز ضمن مشروع «إيست ميد» الذي سيزيد من صادرات الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا من خلال قناة مائية تصل إلى ٢٠٠٠ كيلومتر.[٧٤] يعتبر إقرار الميثاق تتويجًا لجهود إسرائيلية حثيثة منذ سنوات مع المحور القبرصي- اليوناني، ومكسبًا جيو-استراتيجيًا؛ حيث ستكون هناك حرية حركة إسرائيلية في موانئ هذه الدول ومطاراتها في حالة الحرب، فضلاً عن حرية الحركة التجارية من إسرائيل إلى أوروبا عبر هذه البوابات.[٧٥] أما على مستوى العسكري- الأمني فقد أتاح التقارب الإسرائيلي مع قبرص واليونان تنظيم مناورات عسكرية مشتركة على نحو واسع، كان أبرزها مناورة مشتركة شاركت فيها الإمارات العربية المتحدة في اليونان في كانون الثاني ٢٠٢٠، شاركت فيها الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، وإسبانيا وسلوفاكيا.[٧٦]

٣. مشهد العلاقات الخارجية على مستوى أوروبا

منذ توليه منصب وزير الخارجية، صرّح غابي اشكنازي أن العلاقات مع أوروبا ستكون ضمن أولويات العلاقات الخارجية الإسرائيلية. وفي العام ٢٠٢٠، أقامت الخارجية الإسرائيلية لقاءات مع معظم وزراء الخارجية في دول الاتحاد الأوروبي. تركزت العلاقات الإسرائيلية– الأوروبية خلال العام ٢٠٢٠ حول ثلاثة ملفات أساسية: ١) العلاقة الدبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي، ٢) إعادة تعريف مفهوم معاداة السامية، ٣) التبادل التجاري.

٣.١ العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي

شهدت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي ودوله في العقد الأخير مدًا وجزرًا بسبب الملف الفلسطيني واستمرار الاحتلال الذي أفضى إلى تأزم مسار التفاوض والسلام، ولا يزال الاتحاد الأوربي ومعظم أعضائه يرفضون مشروع الاستيطان الإسرائيلي في مناطق ١٩٦٧ ويتمسّكون بحلّ الدولتين. من جانب آخر، تتوجس دول أوروبية كثيرة من تحالف نتنياهو مع اليمين الشعبوي العالمي والأوروبي وتعتبره تحديًا لقيمها الليبرالية والديمقراطية. وكان إعلان الحكومة الإسرائيلية عن نيّتها ضم مناطق «ج» للسيادة الإسرائيلية حافزًا دفع غالبية الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، إلى رفض تطبيق المخطط من جانب واحد، معتبرة ذلك ضررًا بملف التفاوض السياسي مع الفلسطينيين، وضربةً لحل الدولتين.

شهدت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي ودوله في العقد الأخير مدًا وجزرًا بسبب الملف الفلسطيني واستمرار الاحتلال الذي أفضى إلى تأزم مسار التفاوض والسلام، ولا يزال الاتحاد الأوربي ومعظم أعضائه يرفضون مشروع الاستيطان الإسرائيلي في مناطق ١٩٦٧ ويتمسّكون بحلّ الدولتين.

ففي منتصف أيار ٢٠٢٠، نشرت وزارة الخارجية الفرنسية تحذيرًا اعتبرت بموجبه أن أي إعلان عن ضم مناطق محتلة للسيادة الإسرائيلية ستكون له إسقاطات مباشرة على العلاقة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، مؤكدة أن تنفيذ المخطط يعتبر انتهاكًا للقانون الدولي.[٧٧] وقد عبّر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي عن رفضه لأي خطوات أحادية الجانب في هذا الصدد، وحاول إصدار بيان باسم ٢٧ دولة من دول الاتحاد الاوروبي يحمل تحذيرًا وتهديدًا في حال قررت الحكومة الإسرائيلية فرض الضم من جانب واحد. إلا أن البيان لم يصدر في نهاية الأمر، بعد أن أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعميمًا على سفراء إسرائيل في أوروبا لإحباط إصداره.[٧٨]

كان نجاح الخارجية الإسرائيلية في إحباط صدور هذا البيان ثمرة ظروف موضوعية وتحوّلات يمرّ بها الاتحاد الأوروبي ككل. فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن التحدّيات التي يواجهها الاتحاد فيما يتعلق بالهجرات الجماعية وتداعيات أزمة الكورونا التي أثرت على اقتصاديات دوله، كلّ هذا قلل

من إمكانية الوصول إلى إجماع داخل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدوره الخارجي، وزاد من فرص إسرائيل في التأثير على دوله بشكل منفرد.[٧٩] ويتضّح من سياسة العلاقات الخارجية الإسرائيلية تجاه الاتحاد الأوروبي ودوله أن ثمّة تحالفًا تسعى إسرائيل إلى توثيقه مع الدول الأوروبية التي يسيطر فيها اليمين الشعبوي وتلك الهامشية منذ سنوات، وهي دول تتجّه نحو سياسات من شأنها أن تحدّ من نطاق تدخّل الاتحاد في شؤونها الداخلية، وتتميّز بتغليب السياسات المحلية والأولوية القومية على السياسيات الموحِّدة الإقليمية، مثل: بولندا، تشيك، هنغاريا، سلوفاكيا، دول البلقان، بلغاريا ورومانيا وغيرها.[٨٠]

سجّلت إسرائيل مكسبًا سياسيًا حين تبنت ٧ دول أوروبية، هي ألمانيا والنمسا وأستونيا وسلوفينيا وليتوانيا ولاتفيا وتشيك قرارًا باعتبار حزب الله تنظيمًا إرهابيًا. فضلاً عن تغيير سبع دول لتصويتها في الأمم المتحدة ومؤسساتها في قضايا لصالح إسرائيل. كما زار ١٢ وزير خارجية أوروبيًا إسرائيل خلال فترة الكورونا.

في المقابل، ساهم تجميد مشروع الضمّ وتفاقم جائحة كورونا خلال العام ٢٠٢٠، في التقليل من حدة الخلافات الدبلوماسية وتحسين العلاقات الإسرائيلية- الأوروبية وفتح مساحات جديدة تتيح التعمق في علاقات الطرفين على المستويين السياسي واقتصادي. على المستوى السياسي أبدى جوزيف بوريل، ممثّل الملف الخارجي في الاتحاد الأوروبي، نيته في التقرب أكثر من إسرائيل بعد أن أُعتبر في السنوات الأخير ناقدًا ومناهضًا للعديد من ممارساتها، حيث أيّد تجديد النقاشات السياسية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي داخل ما يسمى مجلس التفاكر،[٨١] وهو مجلس إسرائيلي أوروبي مشترك لخلق حوار سياسي وشراكات تجارية بين الطرفين، علمًا أن الاجتماع الأخير الذي عقده المجلس كان في العام ٢٠١٢ وجُمدت الاجتماعات بعدها. كما طالبت بعض الدول الأوروبية بإعادة التئام المجلس وذلك أثناء اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد، حيث دُعي وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي إليه في آب ٢٠٢٠.[٨٢]

كما سجّلت إسرائيل مكسبًا سياسيًا حين تبنت ٧ دول أوروبية، هي ألمانيا والنمسا وأستونيا وسلوفينيا وليتوانيا ولاتفيا وتشيك قرارًا باعتبار حزب الله تنظيمًا إرهابيًا. فضلاً عن تغيير سبع دول لتصويتها في الأمم المتحدة ومؤسساتها في قضايا لصالح إسرائيل. كما زار ١٢ وزير خارجية أوروبيًا إسرائيل خلال فترة الكورونا.[٨٣]

٣.٢ معاداة السامية الجديدة محور الدعاية الإسرائيلية

يمكن اعتبار المسعى الإسرائيلي لربط معاداة السامية بمناهضة الصهيونية، أحد محاور العمل المركزيّة لنشاط الخارجية الإسرائيلية على وجه العموم، وفي أوروبا على وجه الخصوص؛ إذ تعمل الدعاية الإسرائيلية على تسييس مفهوم معاداة السامية واعتبار أي معارضة للنظام الإسرائيلي أو أي انتقاد للاحتلال الإسرائيلي ممارسات معادية للسامية.[٨٤] تتعاون في هذا الشأن وزارة الخارجية ووزارة

الشؤون الاستراتيجية ووزارة الشتات، فضلاً عن مكتب رئيس الحكومة، وتسعى إلى تعزيز هذا المفهوم الجديد من أجل رفع الغطاء عن حركات مناهضة الاحتلال ونزع شرعيتها، خاصة الأطراف التي تدعم حركة المقاطعة (BDS)، وكان المثال الأبرز على ذلك هو دور وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية التي اتخذت قرارًا سمّته «محاربة نزع الشرعية عن إسرائيل وحركة المقاطعة»، وفي هذا السياق نشرت الوزارة تقريرًا خاصًا حول ما أسمته «أبعاد معاداة السامية في حركة المقاطعة».[٨٥]

يكمن المسعى الإسرائيلي في السنوات الأخيرة في محاولة التأثير على الدول في العالم بشكل عام وأوروبا بشكل خاص، لتبنّي التعريف الجديد لمعاداة السامية. وقد حققت السياسة الخارجية اختراقات مهمة في العام ٢٠١٩ عندما وافقت فرنسا على تعريف معاداة السامية الجديد، جدير بالذكر أن خمس دول أوروبية جديدة تبنّت هذا التعريف في العام ٢٠٢٠، وهي إسبانيا وصربيا والسويد وألبانيا وإيطاليا.

وقد تبّنت ألبانيا أيضًا التعريف الجديد لمعاداة السامية بعد جهود إسرائيلية للتغلغل في منطقة البلقان كان من بينها العمل على بلورة «منتدى البلقان لمحاربة معاداة السامية»،[٨٨] ويشارك فيه كل من: رئيس حكومة ألبانيا، وزيرة «الشتات» الإسرائيلية، رؤساء برلمانات كل من ألبانيا وكوسوفو وشمال مقدونيا، إضافة إلى رئيس الكنيست يريف ليفين، ورئيس التحالف الدولي «لإحياء ذكرى الهولوكست»، وآخرون.[٨٩] كما تبنّت كل من: الأرجنتين، إسبانيا، وصربيا التعريف في العام نفسه، إضافة إلى كنتاني وغواتيمالا في العام ٢٠٢١ ,[٩٠] وحتى الآن تبّنت ٣٦ دولة ومنظّمة حول العالم التعريف الجديد لمعاداة السامية (انظر الملحق رقم ٢).

تعريف معاداة السامية الجديدة

في ٢٦ أيّار ٢٠١٦، صادقت منظمة «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكست» (IHRA) على اعتماد تعريف جديد لمعاداة السامية. ووفق التعريف الجديد، فإن مهاجمة «مؤسسات المجتمع اليهودي» (صيغة عامة وجامعة) تعتبر معاداةً للسامية. وتحاول إسرائيل حثّ دول العالم على اعتبار دولة إسرائيل أحد «مؤسسات المجتمع اليهودي»، وبالتالي فإن مهاجمتها سياسيًا أو انتقاد ممارساتها يجب أن يندرج تحت بند معاداة السامية.[٨٦] تسعى إسرائيل من وراء ربط مناهضة الصهيونية أو انتقاد دولة إسرائيل بمعاداة السامية إلى مواجهة احتمالات العزل الشعبي والدولي الذي قد ينجم في حال قررت محكمة «لاهاي» فتح تحقيق جنائي ضد ممارساتها في المناطق المحتلة. فقد صرح نتنياهو في ٠٣ أذار ٢٠٢١، رداً على قرار محكمة لاهاي بأن: «قرار محكمة الجنايات الدولية اليوم بفتح تحقيق ضد إسرائيل حول جرائم حرب هو عبثي. هذه معاداة خالصة للسامية، ونفاق».[٨٧]

٣.٣ من محاربة حملة المقاطعة، إلى محاربة كل من يعارض الصهيونية

ثمّة توجّه داخل الوزارات الإسرائيلية (خاصة وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية) لتوسيع محاربتها لما تعتبره مساعي «نزع الشرعية» عن إسرائيل دوليًا، من خلال المضي قدمًا في محاربة حركات المقاطعة وربطها بمعاداة السامية. وعُقدت في ٢٨ تموز ٢٠٢١، جلسة خاصة للجنة شؤون مراقبة الدولة في الكنيست، عُرضت خلالها خطوات عمل واضحة في هذا المجال، ووضعت لها ميزانية تُقدر بـ ١٢٨ مليون دولار سنويًا.

هـذا بالإضافـة إلـى ملايـين الشـواكل التـي تحـوّل سـنويًا إلـى جمعيـات صهيونيـة تنشـط فـي هـذا المجـال، مثـل «كونتسـرت» و «كيشـت دافيـد»[٩١] وغيرهـا.[٩٢] وقـد تحـدّث مديـر عـام وزارة «الشـؤون الاسـتراتيجية» فـي جلسـة الكنيسـت آنفـة الذكـر قائـلاً:

«فـي هـذا الوقـت، نواجـه عـددًا مـن التحديـات المهمـة، مـن بينهـا: القـرار الوشـيك للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة فـي لاهـاي، ونشـر وتعميـم القائمـة السـوداء للجنـة حقـوق الإنسـان التابعـة لـلأمم المتحـدة، وتزايـد معـاداة السـامية عبـر الإنترنـت وخارجهـا. [كل ذلـك] يتزامـن مـع أزمـة صحيـة واقتصاديـة عالميـة ممـا يُنتـج ضجّـة وعـدم اسـتقرار اجتماعـي فـي جميـع أنحـاء العالـم ويشـكّل أرضيـة خصبـة لزيـادة الظواهـر والأفعـال المعاديـة لإسـرائيل».[٩٣]

يشـير هـذا التصريـح إلـى تَعمُّـد وزارة الشـؤون الاسـتراتيجية الإسـرائيلية الخلـط مـا بين معاداة السـامية وبين أي محـاولات لـ «نـزع الشـرعية» عـن إسـرائيل وملاحقتهـا جنائيًا أو اتخاذ موقف سياسـي من ممارسـاتها.[٩٤]

فـي السـياق نفسـه، التقـت وزيـرة «الشـتات» الإسـرائيلية عومـر ينكلفيتـش مـع «اتحـاد المنظمـات اليهوديـة فـي أوروبـا» فـي أيلـول ٢٠٢٠ لمناقشـة مسـألة معـاداة السـامية فـي ظـل جائحـة كورونـا.[٩٥] فـي اللقـاء، عكسـت ينكلفيتـش عمـق اسـتراتيجية السياسـة الخارجيـة الإسـرائيلية الماضيـة قدمًـا فـي تسـيس معـاداة السـامية، مـن خـلال ربطهـا بمثلـث مـن التناقضـات يشـمل: اليمـين المتطـرف، الإسـلام الراديكالـي واليسـار الراديكالـي، ذلـك فـي إطـار المسـاواة بـين معـاداة السـامية وبـين معـاداة الصهيونيـة. كمـا ربـط تقريـر وزارة «الشـتات» الإسـرائيلية السـنوي قضيـة معـاداة السـامية بحـركات اليسـار الراديكاليـة رغـم اعترافـه فـي الوقـت نفسـه أن التهديـد الأكبـر علـى المجتمعـات اليهوديـة يأتـي مـن التنظيمـات اليمينيـة المتطرفـة والنازيـة الجديـدة، كتنظيـم «سـيادة البيـض» فـي أميـركا. علـى الرغـم مـن ذلـك، ركـزّ التقريـر فـي مقدّمتـه وملخّصـه التنفيـذي علـى سـعي منظّمـات يسـارية للربـط مـا بـين معـاداة السـامية وبـين معـادة إسـرائيل، كمـا يعمـد التقريـر إلـى الـزج باسـم التنظيمـات والحـركات اليسـارية المناهضـة للصهيونيـة جنبًـا إلـى جنـب مـع اليمـين المتطـرف ومـا يسـميه «الإسـلام المتطـرّف».[٩٦]

كان التطـرّق لجائحـة الكورونـا مـن الأمـور الملفتـة فـي سـياق التنـاول الإسـرائيلي الرسـمي لمظاهـر معـاداة السـامية. ففـي حـين تُظهـر التقاريـر الرسـمية[٩٧] أن مظاهـر معـاداة السـامية والاعتـداءات الفعليـة سـجّلت انخفاضًـا مقارنـة بسـنوات سـابقة، إلا أن التقاريـر الإسـرائيلية تدّعـي بـأن جهـات عـدة تتهـم اليهـود بالوقـوف وراء الجائحـة مـن خـلال نسـج روايـات وتفسـيرات «مؤامراتيـة».[٩٨] فـي هـذا الصـدد، نشـرت وزارة الشـؤون الاسـتراتيجية الإسـرائيلية تقريـرًا «لإثبـات» التقاطـع مـا بـين معـاداة السـامية ومحـاولات نـزع الشـرعية عـن إسـرائيل وجائحـة كورونـا. اللافـت فـي الأمـر أن التقاريـر تناولـت اتهامـات وُجّهـت لليهـود بالضلـوع بصـورة مـا بنشـر فيـروس كورونـا.[٩٩] ونشـرت الـوزارة التقريـر تحـت عنـوان «جائحـة الكراهيـة» كتقريـر مكمّـل لتقريـر سـابق تحـت عنـوان «وراء الأقنعـة» ربطـت فيـه بـين مظاهـر معـاداة السـامية الكلاسـيكية وبـين منشـورات لحـركات المقاطعـة (BDS) فـي محاولـة لتبريـر المسـاعي الإسـرائيلية الراميـة إلـى ربـط «معـاداة السـامية» مـع نشـطاء المقاطعـة السياسـيّين ونـزع الشـرعية عنهـم.[١٠٠]

٣.٤ تسييس قضية معاداة السامية

في فرنسا، تحاول التقارير الرسمية والروايات الإسرائيلية ربط معاداة السامية بما تسميه «الإسلام المتطرف»، وقد ظهر ذلك من البيانات الإسرائيلية حيال حادثة قتل المدرّس صاموئيل فاتي، الذي ذُبح على يد أحد المتطرفين حتى دون وجود علاقة مباشرةً لليهود.[١٠١] أما في بريطانيا فلا يزال التركيز الإسرائيلي الأبرز على ما تسميه مظاهر معاداة السامية داخل حزب «العمال» البريطاني. حيث ربطت تقارير إسرائيلية (من بينها تقرير وزارة «الشتات») بين معاداة السامية وعودة كوربين إلى حزب العمّال.[١٠٢] أما في ألمانيا فربطت تقارير وزارة «الشؤون الاستراتيجية» الإسرائيلية ووزارة «الشتات» بين اليمين الألماني المتطرّف وما أسمته «اسلام متطرف» وناشطي مقاطعة إسرائيل واعتبرت أن هناك توجهًا متناميًا لدى فئات شعبية ألمانية نحو «التحرر من التزامها الأخلاقي تجاه اليهود ودولة إسرائيل». تسعى هذه المحاولات إلى تسييس محاربة معاداة السامية، حيث تسعى إسرائيل إلى القول إن من يعارض وصم حركات المقاطعة (BDS) بالمعادية للسامية إنما هو معادٍ للسامية.[١٠٣] وفي هولندا، تم تعيين مسؤول خاص لمحاربة معاداة السامية. أما الاتحاد الأوربي فقد اتخذ قرارًا بجعل قضية معاداة السامية جزءًا من «سياساته المركزيّة.[١٠٤] ولا تقتصر المساعي الإسرائيلية هذه على أوروبا، إذ نجحت السياسة الخارجية الإسرائيلية في حث دول ذات أغلبية مسلمة على تبني التعريف الجديد لمعاداة السامية مثل البحرين. أما الولايات المتحدة الأميركية فقد أعلنت أن حركة المقاطعة (BDS) هي حركة معادية للسامية.[١٠٥]

لم تقتصر السياسة الإستراتيجية على تسييس معاداة السامية على مستوى العلاقة مع الدول فحسب، بل شملت المنظمات كذلك؛ ففي رسالة أبرقتها وزيرة «الشتات» الإسرائيلية عومير ينكلوفيتش في نهاية أيلول ٢٠٢٠ إلى إدارة المتجر الإلكتروني «أمازون»، طالبت بمنع عرض كتب معادية للسامية على منصة بيع الكتب الإلكترونية. والملفت أن الفقرة الأخيرة من الرسالة ربطت ما بين المطلب الإسرائيلي في حظر بيع هذه الكتب، وتعريف معاداة السامية الجديد.

لم تقتصر السياسة والاستراتيجية الإسرائيليتان على تسييس معاداة السامية على مستوى العلاقة مع الدول فحسب، بل شملت المنظمات كذلك؛ ففي رسالة أبرقتها وزيرة «الشتات» الإسرائيلية عومير ينكلوفيتش في نهاية أيلول ٢٠٢٠ إلى إدارة المتجر الإلكتروني «أمازون»، طالبت بمنع عرض كتب معادية للسامية على منصة بيع الكتب الإلكترونية.[١٠٦] والملفت أن الفقرة الأخيرة من الرسالة ربطت ما بين المطلب الإسرائيلي في حظر بيع هذه الكتب، وتعريف معاداة السامية الجديد الذي بلورته منظمة «IHRA»، حيث جاء في الرسالة: «يمكننا أن نزوّد متّخذي القرار في أمازون بقائمة الكتب المنشورة حاليًا التي تنتهك التوافق الدولي حول تعريف «IHRA» لمعاداة السامية».[١٠٧]

٣.٥ التبادل التجاري بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي

يُعتبر التعاون الاقتصادي بين إسرائيل ودول أوروبية في مجال التكنولوجيا المتطورة والسايبر واستخراج الغاز الطبيعي من مجالات التبادل الاقتصادي الأبرز خلال السنوات السابقة.[١٠٨] (للمزيد انظر/ي الفصل الاقتصادي في هذا التقرير). وتم في إطار تعميق العلاقات التجارية، توقيع اتفاق «السماء المفتوحة» بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي. يفتح الاتفاق مجال التنافس بين شركات الطيران الإسرائيلية والأوروبية، مما يساهم في خفض أسعار الطيران إلى أوروبا، وزيادة عدد السيّاح القادمين من أوروبا إلى إسرائيل وبالعكس.[١٠٩] كما تم توقيع اتفاق التجارة الحرة مع أوكرانيا وبريطانيا في الأول من كانون الثاني ٢٠٢١. ودخل اتفاق منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل وأوكرانيا من جهة وإسرائيل وبريطانيا من جهة أخرى حيّز التنفيذ؛[١١٠] يشمل الاتفاق خفض الضرائب على الصادرات الإسرائيلية لأوكرانيا وبريطانيا والواردات منهما، وتطوير مساهمات تجارية مشتركة، ويعتبر قطاع الكيماويات من القطاعات الاقتصادية البارزة التي تتصدّر مشهد الصادرات الإسرائيلية لأوكرانيا بواقع ٦٣٪ من الصادرات، يليها البلاستيك (١٠٪) والسيارات (٨٪).[١١١]

٣.٦ تحديات تواجه إسرائيل في علاقتها بالساحة الأوروبية

على الرغم من الإنجازات الإسرائيلية على المستوى السياسي والاقتصادي في الساحة الأوروبية، فإن ثمّة تحديّات لا تزال تشكّل عقبة أمام العلاقات الإسرائيلية- الأوروبية، ويمكن إجمال هذه التحديات التي تعمّقت خلال العام ٢٠٢٠ في ثلاثة محاور:

١. **تباين التوجّهات السياسية بين الاتحاد الأوروبي وحكومة نتنياهو في الملفين الفلسطيني والإيراني:** تشكّل سياسة نتنياهو خلال العقد الأخير تجليّا لرؤى اليمين الجديد في إسرائيل فيما يخص المسألة الفلسطينية وترمي إلى حسم الصراع فيها، وليس إدارته كما كان في السابق.[١١٢]. يتمثّل ذلك في تعميق الاستيطان والضم الزاحف على الأرض، وتقويض فكرة الدولة الفلسطينية، وإطباق الهيمنة اليهودية والصهيونية اليمينية على مؤسسات الدولة داخل إسرائيل، فضلاً عن الرفض المطلق للاتفاق النووي مع إيران. في حين لا يزال الاتحاد الأوروبي يرفض الاستيطان ويعتبره مخالفًا للقانون الدولي، ويتمسّك بحلّ الدولتين كإطار وحيد لحل القضية الفلسطينية.[١١٣] كما يرفض الاتحاد «صفقة القرن» ويدعم الاتفاق حول الملف النووي الإيراني، وهذه أمور تجعل رؤى الاتحاد الأوروبي متناقضة مع رؤى نتنياهو في هذه القضايا.

٢. **التحالف بين معسكر نتنياهو واليمين الشعبوي في أوروبا:** تتميز سياسة نتنياهو الخارجية واستراتيجيته تجاه أوروبا بالتفرّد بدول الاتحاد الأوروبي من خلال نسج علاقات ثنائية، خاصة مع تلك الدول التي تسيطر أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف على سدة الحكم فيها. تشكل هذه

العلاقات عاملاً إضافيًا للتباعد بين نتنياهو ودول أوروبية أخرى. وترى بعض الدول الأوروبية بهذا الحلف الوثيق بين إسرائيل وأحزاب اليمين الشعبوي تهديدًا لقيمها ومساهمة في إضعاف قوة الاتحاد الأوروبي وتقليل فرص الإجماع بين أعضائه. فضلاً عما تشكّله هذه الاستراتيجية من تناقض واضح في السياسة الإسرائيلية، حيث تسعى من جانب إلى تعزيز التحالف مع أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف، وتستثمر معاداة السامية للدعاية الإسرائيلية. إن العلاقة مع اليمين المتطرف لا تضع إسرائيل في تناقض مع بعض الدول الأوروبية فحسب، بل مع المجتمعات اليهودية في أوروبا كذلك بسبب دور الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا في شيوع مظاهر معاداة السامية.

٣. **استمرار نشاط حركات المقاطعة (BDS)**: على الرغم من المكاسب الإسرائيلية الكثيرة على الساحة الأوروبية، ونجاحها في احتواء حركات المقاطعة المختلفة ولجمها، فإن نقاش حركات المقاطعة لا يزال رائجًا داخل المجتمعات الأوروبية. مؤخرًا، سمحت سويسرا بإجراء استفتاء حول دمغ البضائع الإسرائيلية المصنّعة في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما يدفع إسرائيل إلى الربط بين حركات المقاطعة ومعاداة السامية كاستراتيجية لمواجهة ما تعتبره محاولات «نزع الشرعية عنها». ومن المرجّح أن يشكل هذا الأمر تحديا لإسرائيل في العام القادم، خاصة على ضوء قرار محكمة الجنايات الدولية الأخير بفتح تحقيق ضد إسرائيل بتهم ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية.

٤. علاقة إسرائيلي بالولايات المتحدة في ظل الانتقال من إدارة ترامب إلى بايدن

٤.١ ترامب ونتنياهو وتماهي المواقف من القضية الفلسطينية

يمكن اعتبار سنوات إدارة ترامب ذروة التقارب بين إسرائيل والولايات المتحدة، وتحوّلًا من حالة الدعم الواسع إلى التماهي في الأيديولوجيا والممارسة. تمثّل هذا في إعلان «صفقة القرن» بداية العام ٢٠٢٠ والتي تبنّت رؤية اليمين الإسرائيلي للمسألة الفلسطينية في قضايا المستوطنات والقدس واللاجئين، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل، والاعتراف بضمّ القدس ونقل السفارة الأميركية إليها، فضلاً عن التماهي في الموقف من الملف الإيراني، الأمر الذي أفضى إلى انسحاب أميركا بشكل رسمي من الاتفاق النووي مع إيران. كما أن الولايات المتحدة الأميركية كانت عراب اتفاقيات التطبيع الأربع مع الدول العربية التي وُقعت خلال ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١ قبيل خروج ترامب من إدارة البيت الأبيض.

وقد استمر الدعم الخارجي الإسرائيلي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية على المستوى السياسي في معظم الملفات، من بينها خطّة الإدارة الأميركية فيما يتعلق بالأوضاع السياسية في فنزويلا.[١١٤] كما نسّق الطرفان الخطوات السياسية المطلوبة لمواجهة قرار محكمة الجنايات الدولية في حزيران ٢٠٢٠ والذي يشكّل تحديًا دبلوماسيًا وسياسيًا لإسرائيل، وذلك أثناء مكالمة مطولة بين وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ونتنياهو.[١١٥]

ولم يطرأ تغيير ملحوظ على الدعم الأميركي المالي والعسكري الأميركي لإسرائيل، ويشكّل هذا الدعم إجماعًا بين الحزب الجمهوري والديمقراطي كما هو واضح من الجدول الآتي.

الجدول رقم (٣): الدعم الأميركي المالي والعسكري لإسرائيل بملايين الدولارات (١٩٤٦-٢٠٢٠).[١١٦]

(الأرقام بملايين الدولارات).

السنة	الدعم العسكري	الدعم المالي	دفاع ضد الصواريخ	إجمالي
1946-2017	94,790.100	34,281.000	5,705.609	154,776.709
2018	3,100.000	-	705.800	3,805.800
2019	3,300.000	-	500.000	3,800.000
2020	3,300.000	-	500.000	3,800.000
	104,490.100	**34,281.000**	**7,411.409**	**166,182.509**

٤.٢ التحديات المتوقعة في مشهد العلاقات الخارجيّة على ضوء انتخاب بايدن

لم تخف حكومة نتنياهو خيبتها من نتائج الانتخابات الأميركية في نهاية ٢٠٢٠، الأمر الذي تمثّل في تأخر بنيامين نتنياهو في تهنئة الرئيس المنتخب بايدن. وعلى غير العادة، أجرى نتنياهو ورئيس الدولة ريفلين مكالمات التهنئة بتأخير أكثر من ١٢ ساعة عن إعلان بايدن حسم النتيجة، فيما كانت تهنئة وزير الأمن الإسرائيلي بيني غانتس مبكرة نوعًا ما.[١١٧] تكرر الأمر في أحداث اقتحام الكونغرس، التي وقعت في ٨ كانون الثاني ٢٠٢١، أثناء التئام الكونغرس لجلسة إعلان فوز بايدن رسميًا في الانتخابات، وهي الأحداث التي تحوّلت إلى علامة فارقة في تاريخ الانتخابات الأميركية، حيث اقتحم أنصار دونالد ترامب مبنى الكونغرس الأميركي لمنع استمرار عقد الجلسة ومنع المجلس من إعلان النتيجة. ففي الوقت الذي سارع فيه رؤساء العالم وزعماؤه لإدانة الأحداث، تأخر الرد الرسمي الإسرائيلي مرة أخرى، حيث تحدّث نتنياهو عن الأحداث وأدانها للمرة الأولى بعد أكثر من ١٢ ساعة من وقوعها، وبعد إدانة ترامب نفسه لها.[١١٨] كما امتلأت صفحات وزراء اليمين الإسرائيلي ومناصريه ثناءً على ترامب ما قدمه لإسرائيل من دعم غير مشروط خلال فترة رئاسته.[١١٩]

هناك ترقّب إسرائيلي غير متفائل من مواقف بايدن المتعلقة بدعم «حل الدولتين» ورفض مشروع الضم الإسرائيلي، حيث ترجح إسرائيل احتمال عودة التحديّات التي واجهها نتنياهو أثناء فترة إدارة أوباما.

تطرقت التقارير والدراسات الإسرائيلية إلى التحدّيات في العلاقة الخارجية الإسرائيلية –الأميركية خاصة فيما يتعلق بثلاثة ملفّات أساسيّة: الملف الفلسطيني، الملف الإيراني وملف العلاقة مع يهود أميركا.

على مستوى الملف الفلسطيني: أشارت تقارير «مدار» الاستراتيجية السابقة إلى التحوّل في العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة خلال عهد ترامب من علاقة دعم مطلق وواسع لإسرائيل إلى تماهٍ مطلق في معظم المواقف السياسية وعلى رأسها الملفان الفلسطيني والإيراني. وهناك ترقّب إسرائيلي غير متفائل من مواقف بايدن المتعلقة بدعم «حل الدولتين» ورفض مشروع الضم الإسرائيلي، حيث ترجح إسرائيل احتمال عودة التحديّات التي واجهها نتنياهو أثناء فترة إدارة أوباما، حيث شغل بايدن منصب نائب الرئيس.[١٢٠] وقد أبدى بايدن دعمه لاتفاقيات التطبيع التي تمّت بين إسرائيل والدول العربية، إلا أنه صرّح في الوقت نفسه أنها لا تشكّل بديلاً عن اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلاً عن تلميح بإعادة الدعم الأميركي للسلطة الفلسطينية ورفض الاستيطان الإسرائيلي. كما تنبع الخشية الإسرائيلية من أن تؤدي الخلافات في وجهات النظر إلى عدم تجنّد الولايات المتّحدة لوقف القضية المتداولة في محكمة الجنايات الدولية ضد إسرائيل خاصة في ظل نيّة المحكمة فتح تحقيق ضدّها، وهو من الملفات الأكثر تحديًا لإسرائيل في الفترة القريبة.[١٢١]

مع ذلك، ثمة أطراف إسرائيلية تدعو إلى عدم القلق من إدارة بايدن، فهو وإن طرح توجّها مختلفًا عن ترامب على مستوى السياسة الخارجية الأميركية في معظم الملفات، إلا أنه لن يتخلّى عن إسرائيل التي تحظى بدعم الحزبين الأميركيين، وترى هذه الأصوات بأنه حتى لو أعلن بايدن نيته عدم المضي في خطى ترامب تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، فإنه لن يسعى للتراجع عن قرارات ترامب فيما يخص الاعتراف الأميركي بالقدس كعاصمة لإسرائيل أو أعادة السفارة إلى تل أبيب، أو سحب إعلان الاعتراف بضمّ الجولان.[١٢٢]

ربما كان خطاب بايدن الرسمي الأول حول السياسة الخارجية في ٤ شباط ٢٠٢١، تأكيدًا على سلّم أولويات إدارة بايدن القادمة، التي لا تشكل فيها المسألة الفلسطينية أولوية؛ حيث لم يتطرق الخطاب إلى المسألة الفلسطينية بصورة خاصة، بل ركز على «استعادة دور أميركا القيادي على مستوى العالم»، والحفاظ على العلاقة مع المؤسسات الدولية والإقليمية والتحالف مع الدول القريبة، فضلاً عن أولوية معالجة التحديات البيئية والصحية العالمية.[١٢٣] ربما كان ذلك تأكيدًا على أن الترقّب الإسرائيلي الأساسي من سياسة بايدن تجاه المسألة الفلسطينية، لا ينبع من تخوّف في سحب الدعم الأميركي لإسرائيل، بل من وقف مسار «التماهي بين الإدارة الأميركية» ومواقف نتنياهو واليمين الإسرائيلي، بالتالي، فإن التخوّف الإسرائيلي هو من إيقاف مسار الدعم الأميركي الذي بدأه ترامب لإنهاء المسألة الفلسطينية من خلال فرض الضم رسميًا وتشريع الاستيطان.[١٢٤]

التحدّي على مستوى الملف الإيراني: ظهر بصورة مبكرة الخلاف الأميركي- الإسرائيلي في التوجّه والسياسة تجاه إيران وملف الاتفاق النووي. جاء ذلك على ضوء إعلان نيد بريس، المتحدّث باسم الخارجية الأميركية، أن الإدارة الأميركية معنية بالعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، حيث سارع مكتب نتنياهو إلى إصدار بيان لوسائل الإعلام أكد من خلاله أن السياسة الإسرائيلية تجاه هذا الملف لن تتغيّر.[١٢٥] وجاء في البيان المنشور في ١٩ شباط ٢٠٢١، أن الموقف الإسرائيلي ضد العودة لاتفاق النووي مع إيران لم يتغيّر، وأن العودة إلى الاتفاق السابق ستؤدي إلى امتلاك إيران لسلاح نووي. ولم تأتِ التخوّفات من الجانب السياسي الإسرائيلي فحسب، بل والعسكري الرسمي أيضًا، ففي تصريح له في مؤتمر الأمن القومي الإسرائيلي، قال كوخافي، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، «أن العودة إلى اتفاق ٢٠١٥ حتى ولو كان بعد التوصل لاتفاق مُحسَّن، سيكون اتفاقًا سيئًا على المستوى العملي والاستراتيجي، لذلك يجب عدم السماح لمثل هذا الاتفاق أن يتم».[١٢٦]

> عمّق التحالف والتماثل بين ترامب ونتنياهو من التوتر بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل، وشكّل مصدر قلق للعديد من الساسة والمراقبين الإسرائيليين.

التحدّي على مستوى العلاقات مع يهود أميركا: عمّق التحالف والتماثل بين ترامب ونتنياهو من التوتر بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل، وشكّل مصدر قلق للعديد من الساسة والمراقبين الإسرائيليين، حيث لم يبدأ التوتر في العلاقة خلال العامين الأخيرين فقط، فجذوره تمتدّ إلى عقود مضت وتميزتّ بتحولّات عدة. فمن جهة تتوقع القيادة الإسرائيلية دعمًا غير مشروط من قبل يهود الولايات المتحدة على المستوى السياسي الداخلي الأميركي، وعلى مستوى التعاون الاقتصادي الأميركي-الإسرائيلي، في المقابل تتوقّع المجتمعات اليهودية الأميركية من أصحاب القرار في إسرائيل أن يتم أخذ احتياجاتهم في عين الاعتبار في القرارات المتعلّقة بالإصلاحات الدينية وهوية الدولة والهجرة وقانون العودة. وبالتالي، فإن عدم تلبية هذه التوقعات المتبادلة من قبل الطرفين خلق توترًا بينهما في كثير من الأحيان والمواقف. زادت حدّة هذا التوتر في الأعوام الأخيرة نتيجة لتغيرات بنيوية واجتماعية تضرب في عمق كل من المجتمعيّن الإسرائيلي والأميركي على حدّ سواء، فاعتماد نتنياهو في تحالفاته الائتلافية جميعها على التيارات الأرثوذكسية الدينية مثل شاس ويهدوت هتوراة (باستثناء حكومة ٢٠١٣-٢٠١٥) كان له أثر كبير على القرارات المتخذة بخصوص الدين والدولة، من بينها قضية «مخطط الصلاة في الهيكل» الذي طالبت به المجتمعات اليهودية الأميركية الإصلاحية والمحافظة، وكانت الحكومة الإسرائيلية صادقت عليه في ٢٠١٦ ثم جمّدته في العام ٢٠١٧ على أثر ضغط الأحزاب الحريدية، مما خلق توترًا كبيرًا مع المجتمعات اليهودية في أميركا.

في المقابل، تُظهر أنماط تصويت المجتمعات اليهودية الأميركية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأميركية، أن غالبيتها العظمى (أكثر من ٧٠٪) تصوت للحزب الديمقراطي وتدعم مرشّحه للرئاسة،[١٢٧] ما يجعلها في تناقض واضح مع طموحات اليمين الإسرائيلي الحاكم في إسرائيل الساعي للتحالف مع

الجمهوريين، أي التحالف بين نتنياهو وترامب. كما أن التغييرات الاجتماعية- الديمغرافية التي تضرب بالمجتمعات اليهودية الأميركية، سواء الزواج المختلط أو سطوة التيار اليهودي الإصلاحي على المؤسسات اليهودية، تعمّق وجود فجوات اجتماعية-ثقافية وأحيانًا سياسية بين أوساط كبيرة في المجتمعات اليهودية الأميركية وبين المجتمع الإسرائيلي.[١٢٨] وتتجلّى هذه التغييرات في الانخراط المتزايد لأوساط يهودية في التيار التقدمي للحزب الديمقراطي، فضلاً عن ازدياد قوّة التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي الذي يزيد مخاوف اليمين في إسرائيل.

ازدادت حدّة التوتر الأخيرة في حقبة ترامب أكثر من غيرها، نتيجة التقارب السياسي الإسرائيلي مع إدارة ترامب التي لا تحظى بتأييد كافة المجتمعات اليهودية في أميركا،[١٢٩] وذلك لأسباب داخلية أميركية تتعلّق بأولويات المجتمعات اليهودية الأميركية، كمواجهة معاداة السامية، وسياسات ترامب تجاه الاقتصاد والهجرة، فضلاً عن التحريض المستمر لمؤيدي ترامب ضد الأقليات، ومن بينها اليهود.

ألقت هذه الديناميكيات بظلالها على العلاقة بين إسرائيل ويهود أميركا، خاصة خلال العام ٢٠٢٠ على ضوء الانتخابات الأميركية وتجنّد الغالبية العظمى للمجتمعات الأميركية اليهودية لصالح بادين والحزب الديمقراطي. جاء ذلك مناقضًا لتقارب اليمين الإسرائيلي الواضح مع إدارة ترامب ودعمه بأشكال مباشرة وغير مباشرة. يبقى القول إن وجود هذه التوترات بين المجتمعات اليهودية وإسرائيل وتشكيلها تحديًا أمام السياسة الخارجية الإسرائيلية لا يعني استفحال أزمة ما في العلاقات، وإنما مؤشر على بداية تحولات يصعب استشراف مستقبلها، إذ لا يزال دعم إسرائيل يشكّل شبه إجماع عند غالبية المؤسسات اليهودية الأميركية.

٥. «القّوة الناعمة» والتغلغل المتنامي لإسرائيل في القارة الأفريقية

تميزت الاستراتيجية الإسرائيلية نحو القارة الافريقية في العام ٢٠٢٠ باستمرار إسرائيل في تعزيز مكانتها في القارة السوداء على المستوى السياسي والاقتصادي بهدف تحقيق إنجازات في المحافل الدولية والإقليمية. تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية على تحقيق اختراقات إضافية في الدول الافريقية من خلال، أولاً: استثمار العلاقات الإسرائيلية- الأميركية في حل قضايا بعض الدول الافريقية لقاء أثمان سياسية، وبالتالي تحقيق اختراقات في دول المنطقة وأفريقيا، وثانيًا، الاستفادة من تفوق إسرائيل في مجال التكنولوجيا المتطوّرة والزراعة واستخراج الموارد الطبيعية لعرض «خدماتها» على دول أفريقية فقيرة، وهو ما يسمى بالقوة الناعمة.

لقد عبّر وزير الاستخبارات الإسرائيلية إيلي كوهين عن هذه الاستراتيجية في العام ٢٠٢٠ قائلاً

«إفريقيا قارة كبيرة ومهمة، تصوت دولها وتؤثر على القرارات المتعلقة بإسرائيل في العديد من المحافل الإقليمية والدولية. بعض هذه الدول لديها مصالح مشتركة مع إسرائيل، مما يفتح لنا العديد من الفرص

للتعاون في مجالات الأمن والاقتصاد والطاقة والزراعة وغيرها – والتي يمكن أن تسهم في الأمن القومي لإسرائيل من ناحية، وتساعد تلك الدول من الناحية الأخرى. سنعمل على أساس تعميق النشاط وتقوية روابط دولة إسرائيل في إفريقيا».[١٣٢]

جاء تصريح وزير الاستخبارات الإسرائيلية تعقيبًا على دراسة أصدرتها الوزارة بهذا الشأن في تشرين الثاني ٢٠٢٠، وأظهرت ما أسمته «القوة الكامنة في العلاقات مع أفريقيا»، وإمكانية الاستفادة السياسية منها. وخلص التقرير إلى إمكانية مساهمة إسرائيل في التأثير على ٥ دول في أفريقيا لتغيير أنماط تصويتها من خلال تطوير مصالح مشتركة معها، وهي: الكاميرون، توغو، رواندا، جنوب السودان، وجمهورية الكونغو.[١٣٣] ويقترح التقرير الاستفادة من عاملين أساسين: العلاقة الإسرائيلية القريبة من واشنطن كقناة لفتح الباب لهذه الدول بالتقرّب من أميركا لما لإسرائيل من تأثير في هذا الشأن، إضافة إلى قوة إسرائيل الاقتصادية في مجال التكنولوجيا المتطوّرة.[١٣٤]

كما عملت إسرائيل خلال العام الأخير على فتح قنوات تواصل وشراكات اقتصادية مع دولتيّ غانا وأثيوبيا، وقد اجتمع مدير عام وزارة الصناعة والاقتصاد الإسرائيلي في شباط ٢٠٢٠ مع مسؤولين من الدولتين، وتمخّضت الزيارة عن اتفاق تعاون بين إسرائيل وكل من غانا وأثيوبيا بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي خاصة في مجالات الزراعة والسايبر والصحّة.[١٣٥]

مفهوم القوة الناعمة[١٣٠] في السياسة الخارجية الإسرائيلية

تستثمر إسرائيل تفوقها في مجال الخدمات الاجتماعية والبحثية والأكاديمية من أجل مدّ جسور التعاون مع دول أفريقية فقيرة وغير متطوّرة[١٣١] وتحتاج الدول الأفريقية الفقيرة لخدمات إسرائيل الاقتصادية إلى جانب التكنولوجيا المتطوّرة، خاصة تلك المتعلّقة بالزراعة والطاقة والمياه.

تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية في القارة الأفريقية على تحقيق اختراقات إضافية من خلال، أولاً: استثمار العلاقات الإسرائيلية-الأميركية في حل قضايا بعض الدول الافريقية لقاء أثمان سياسية. ثانيًا: الاستفادة من تفوق إسرائيل في مجال التكنولوجيا المتطوّرة والزراعة واستخراج الموارد الطبيعية لعرض «خدماتها» على دول أفريقية فقيرة، وهو ما يسمى بالقوة الناعمة.

كورونا: فرصة لتعزيز حضور إسرائيل في أفريقيا

استثمرت إسرائيل في العام ٢٠٢٠ جائحة كورونا من أجل تعزيز نفوذها في القارة الأفريقية، حيث أقامت مشاريع تعاونٍ مع دولة الكاميرون من أجل تطوير تكنولوجيا جديدة لمواجهة فيروس كورونا، فضلاً عن المساعدة في تزويد كمامات واقية. وفي ساحل العاج ساهمت إسرائيل مع الصليب الأحمر في تنظيم ورش توعية وإرشاد صحي. أما في نيبال وروندا وزامبيا والسينغال، فتبرّعت إسرائيل بمعدّات طبيّة ووقائية وطرود غذائية، إلى جانب نشاطات تأهيل وإرشاد تربوي، في إطار المساعدات لمواجهة الجائحة الصحيّة.[١٣٦]

يُذكر في هذا الشأن أن نتنياهو خطط لنقل عدد كبير من لقاحات شركة «موديرنا»، والتي اعتبرت في

إسرائيل «تطعيمات فائضة عن الحاجة» إلى عدد من الدول من بينها دول أفريقية. وسرّبت الصحافة الإسرائيلية تفاصيل عن نيّة نتنياهو القيام بهذه الخطوة كجزء من تعزيز علاقات إسرائيل الدبلوماسية مع عدد من الدول، وعلى رأسها دول أفريقيا، مثل: موريتانيا، تشاد، المغرب، الكونغو، غينا الاستوائية، أوغندا، النيجر، كينيا وأثيوبيا، فضلاً عن دول آسيوية وأوروبية وأميركية وسطى، إلّا أن المسعى قد جُمّد بعد تدخّل المستشار القضائي للحكومة، سيما وأن القرار لم يصدر بالتشاور مع وزارة الصحة ووزارة الخارجية والأمن.[١٣٧]

إجمال

تطرق الفصل الحالي إلى مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٠ وبدايات العام ٢٠٢١. فقد سجّلت إسرائيل سلسلة من المكاسب السياسية الاستراتيجية المهمة، كان أهمها الوصول إلى ٤ اتفاقيات تطبيع رسمية مع دول عربية، هي: الإمارات، البحرين، المغرب والسودان، وذلك في ظل تهميش تام للمسألة الفلسطينية. اعتبرت إسرائيل ذلك انجازًا استراتيجيًا على مستوى السعي لبلورة تحالف عربي- إسرائيلي للجم ما تعتبره إسرائيل «التوسّع الإيراني» في المنطقة. ثانيًا، عزّز التطبيع من مكانة إسرائيل كقوة مركزية في المنطقة دون الحاجة إلى تقديم تنازلات في المسألة الفلسطينية أو الانسحاب من الأراضي المحتلة، وهو ترجمة لرؤية اليمين الجديد في إسرائيل القائمة على مبدأ «السلام مقابل السلام». ثالثًا، أفضى التطبيع إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع دولة الإمارات. وأخيرًا، تحقيق اختراق في الوعي المجتمعي العربي من خلال السعي لتجميل صورة إسرائيل، حيث تحاول إسرائيل فرض سردية صهيونية جديدة تهمش المسألة الفلسطينية في أوساط إعلامية وبحثية ومجتمعية عربية.

على المستوى الأوروبي، أحدثت الاستراتيجية الإسرائيلية اختراقات جديدة، من حيث استمالة بعض الدول الأوروبية لتبنّي تعريف معاداة السامية الجديد الذي يربط بين معاداة السامية وبين معاداة الصهيونية. كما استثمرت إسرائيل مسألة التجميد المؤقت للضم وتفشي جائحة كورونا من أجل تعزيز بعض التعاون مع أوروبا في المجال الاقتصادي والعلمي. وبرز في العلاقات الإسرائيلية-الأوروبية في حوض المتوسط استمرار التعاون وتعزيزه مع اليونان وقبرص وصولًا إلى توقيع معاهدة «منتدى الغاز في شرق حوض المتوسط». فضلاً عن استمرار التنسيق والتفاهم الإسرائيلي- الروسي في المنطقة فيما يتعلّق بنفوذ إيران في سورية وحريّة التدخلات العسكرية الإسرائيلية فيها.

وفي أفريقيا استمرت استراتيجية إسرائيل الأساسية القائمة على استثمار التفوق في الاقتصاد والتكنولوجية المتطورة (أو ما يسمى بالقوة الناعمة) لاستمالة بعض الدول الأفريقية سياسيًا، وقد عزّزت جائحة كورونا من ذلك خلال العام ٢٠٢٠.

ملحق رقم (١)

خارطة اتصالات نتنياهو وزياراته الخارجية وفقًا لمسح البيانات الصادرة[١٣٨]

الدولة	مجموع الاتصالات والزيارات
أميركا	٧
روسيا	٦
الهند	٤
الإمارات	٣
اليونان	٢
ألمانيا	٢
بريطانيا	٢
رومانيا	١
الدنمارك	١
قبرص	١
سلوفانيا	١
السودان	١
المغرب	١
أستراليا	١
إثيوبيا	١
البحرين	١
كوسوفو	١
مصر	١
فرنسا	١
بريطانيا	١
بلغاريا	١

تشيكيا	١
برازيل	١
الكونغو	١
كولومبيا	١
الأرجنتين	١
كندا	١
هنغاريا	١

ملحق رقم (١)

الدول التي تبنت تعريف معاداة السامية الجديد، كما جاء في الموقع الرسمي لـ «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكست».[١٣٩]

تاريخ تبنّي التعريف	الدولة	الرقم
٢٦ شباط ٢٠٢١	كنتاكي	١
٢٧ كانون الثاني ٢٠٢١	جواتيمالا	٢
٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٠	ألبانيا	٣
٢٢ تموز ٢٠٢٠	إسبانيا	٤
٤ حزيران ٢٠٢٠	الأرجنتين	٥
٢٦ شباط ٢٠٢٠	صربيا	٦
٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٠	أورغواي	٧
٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠	السويد	٨
١٧ كانون الثاني ٢٠٢٠	إيطاليا	٩
٣ كانون الأول ٢٠١٩	فرنسا	١٠
١٨ كانون الأول ٢٠١٩	قبرص	١١

١١ كانون الأول ٢٠١٩	الولايات المتّحدة الأميركية	١٢
٨ تشرين الثاني ٢٠١٩	اليونان	١٣
١٠ تموز ٢٠١٩	لوكسمبورغ	١٤
٢٧ حزيران ٢٠١٩	كندا	١٥
١٨ شباط ٢٠١٩	هنغاريا	١٦
٢٥ كانون الثاني ٢٠١٩	تشيكيا	١٧
١٤ كانون الأول ٢٠١٨	بلجيكيا	١٨
٢٠ كانون الأول ٢٠١٨	سلوفينيا	١٩
٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٨	هولندا	٢٠
٢٨ تشرين الأول ٢٠١٨	سلوفاكيا	٢١
٦ آذار ٢٠١٨	شمال مقدونيا	٢٢
٢٤ كانون الثاني ٢٠١٨	ليتوانيا	٢٣
١٨ كانون الثاني ٢٠١٨	مولدوفيا	٢٤
١٨ تشرين الأول ٢٠١٧	بلغاريا	٢٥
٢٠ أيلول ٢٠١٧	ألمانيا	٢٦
٢٥ أيار ٢٠١٧	رومانيا	٢٧
٢٥ نيسان ٢٠١٧	النمسا	٢٨
٢٢ كانون الثاني ٢٠١٧	إسرائيل	٢٩
١٢ كانون الأول ٢٠١٦	بريطانيا	٣٠

الهوامش

١ روعي كيبريك، «الخامات غير المُستَغَلَة في علاقات إسرائيل والدول العربية: تعاون إقليمي في ظل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني»، *حتلنة استراتيجية*، المجلد ٢٣، العدد ٣ (٢٠٢٠)، ص ٩٩–١٠٤. (عبريّة).

٢ مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، «خطاب رئيس الحكومة نتنياهو في الجلسة العمومية للأمم المتّحدة»، *موقع وزارة الخارجية*، ٢٠١٦/٠٩/٢٢، https://bit.ly/3qPKAP7، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٣ جيمي كوين، «بومبيو: دول أخرى ستؤسس قريبًا علاقات مع إسرائيل»، *ميدا*، (عبريّة)، ٢٠٢٠/١١/٢٤، https://bit.ly/3qZLnOC، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٤ نتنياهو في لقاء مع Ynet– الموقع الإلكتروني لصحيفة *يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢١/٠٣/١٥.

٥ كيبريك، ١٠٥.

٦ باراك رافيد، «إنجاز سياسي: إسرائيل تفتح للمرة الأولى ممثّلية رسمية وعلانية في أبو ظبي»، *هآرتس*، ٢٠١٥/١١/٢٧، https://bit.ly/3csSuJf، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

7 Barak Ravid. Exclusive: «Netanyahu Secretly Met with UAE Foreign Minister in 2012 in New York», Haaretz, 252017/07/, Available at: https://bit.ly/38EcZS5

٨ يانيف توخمان، «الإمارات تؤكد: منتخب إسرائيل للجودو ستنافس تحت علم إسرائيل في بطولة جراند سلام أبو ظبي»، *موقع والا العبري*، ٢٠٢١٨/٠٩/٠٣، https://bit.ly/30GM4Rh، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٨).

٩ جيلي كوهين، «سلاح الجو بدأ مناورة مشتركة في اليونان مع الإمارات، الولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا»، *هآرتس*، ٢٠١٧/٠٢/٢٧، https://bit.ly/3bKYqhv، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٠ مكتب رئيس الحكومة، « كلمة رئيس الحكومة نتنياهو حول اتفاق السلام مع الإمارات»، *موقع مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٨/١٦، https://bit.ly/3lbOK2Q، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١١ المرجع السابق.

١٢ مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، «رئيس الحكومة نتنياهو حول البعثة الإسرائيلية التي ستسافر لأبو ظبي»، *موقع مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٥، https://bit.ly/3vxBfzk، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٨).

١٣ مكتب رئيس الحكومة، « بعد إعلان رئيس الوزراء نتنياهو عن اتفاق السلام التاريخي بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، سيتوجه وفد إسرائيلي مهني برئاسة مجلس الأمن القومي ومستشار الأمن القومي مئير بن شبات إلى أبو ظبي غدًا»، *موقع مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٨/٣٠، https://bit.ly/3qMxrq4، (٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٤ مكتب رئيس الحكومة، «رئيس الوزراء نتنياهو يرحب بقرار رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلغاء قانون مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والاتصالات الاقتصادية مع الإسرائيليين»، *موقع مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٩، https://bit.ly/2NeOBiq، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٥ مكتب رئيس الحكومة، «رئيس البعثة الإسرائيلية إلى أبو ظبي مستشار الأمن القومي ورئيس مجلس الأمن القومي مئير بن شبات يعقدون جلسة أولية للبعثة الإسرائيلية»، *موقع مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٨/٣١، https://bit.ly/3ewDyMW، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٧).

١٦ معاريف أونلاين، «تعاون تاريخي بين إسرائيل والإمارات المتحدة في مجال السينما والتلفزيون»، *معاريف*، ٢٠٢٠/٠٩/٢١، shorturl.at/eyFU1 ، (٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٧ جامعة تل أبيب، «تعاون بحثي أول مع أبو ظبي»، *موقع جامعة تل أبيب*، ٢٠٢٠/١٠/٢٥، https://bit.ly/3rOujeJ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

١٨ معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، «وفد من معهد دراسات الأمن الوطني يزور أبو ظبي يوقع مذكرة تفاهم مع معهد أبحاث رائد في الإمارات»، *موقع المعهد*، https://www.inss.org.il/he/inss-uae/، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٤).

١٩ يائير تسوكير، «موشيه هوغ يسحب الطلب: تم إلغاء بيع بيتار القدس للشيخ بن خليفة»، دافار، ٢٠٢١/٠٢/١١، https://www.davar1.co.il/٢٨٢٠٩٦/، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٢٠ المرجع السابق.

٢١ وزارة الزراعة وتطوير القرية، «وزارة الزراعة في تحليل مميّز لاحتماليّات التصدير الزراعي لمنتجات طازجة إلى الإمارات»، موقع وزارة الزراعة وتطوير القرية، ٢٠٢٠/١٠/٢٧، https://bit.ly/3tltfPI، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٩).

٢٢ داني زاكن، «الأمن والسايبر والتكنولوجيا المتطوّرة والماس: الفرص العظيمة لإسرائيل من الاتفاقية مع الإمارات العربية المتحدة»، *غلوبس*، ٢٠٢٠/٠٨/١٦، https://bit.ly/2NhBSf5، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٦).

٢٣ مكتب رئيس الحكومة، «تصريحات رئيس الوزراء نتنياهو حول التوقيع على مذكرة التفاهم الأولية بين إسرائيل والإمارات حول التعاون في المجال المصرفي والمالي»، موقع مكتب رئيس الحكومة، ٢٠٢٠/٠٩/٠١، https://bit.ly/30GO4Jj، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٢٤ وزارة الخارجية، «بمبادرة من وزارة الخارجية ومعهد التصدير، عقد اليوم مؤتمرًا فريدًا من نوعه لرجال الأعمال المهتمين بالعلاقات التجارية مع دولة الإمارات العربية المتحدة»، *موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٧، https://bit.ly/30NDOyN، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٧).

٢٥ وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، «الاحتمالات الاقتصادية مع الإمارات العربيّة المتّحدة»، (تقرير رقميّ: وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، تشرين الأول ٢٠٢٠)، https://bit.ly/3vik5FP.

نويت زومر، «الإمارات تقرّ استيراد مباشر للخضروات والفاكهة من إسرائيل»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢٠/١٠/٢٩، https://bit.ly/3csDafQ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٢٦ أفرايم عنبار، «اتفاقية السلام التي تتبلور مع الإمارات العربية المتّحدة: المحور الإسرائيلي»، *معهد القدس للاستراتيجية والأمن*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٣، https://bit.ly/3cJyVg7، (٢٠٢١/٠٣/٠٦).

٢٧ المرجع السابق.

٢٨ وزارة الأمن الداخلي، «تعاون سياسي – أمني هو الأول من نوعه بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسنغال»، موقع *وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلي*، ٢٠٢٠/١٢/١٠، https://bit.ly/3vqcdSr، (٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٢٩ إيتي بلومنتل، «سُمح للنشر: هكذا بدأ التعاون بين إسرائيل والإمارات حول الكورونا»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢٠/٠٦/٢٥، https://bit.ly/30Fu7Tl، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٣٠ المرجع السابق.

٣١ زاكن، «الأمن والسايبر...».

٣٢ مكتب رئيس الحكومة، «حديث رئيس الحكومة نتنياهو حول اتفاقية السلام مع البحرين»، موقع *مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٩/١١، https://bit.ly/3to6Z8d، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٣٣ مكتب رئيس الحكومة، «رئيس الوزراء نتنياهو يتحدث مع الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد البحرين»، موقع *مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٩/٢٢، https://bit.ly/2OO0lZM، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٣٤ وزارة الخارجية، «بيان مشترك لوزير الخارجية أشكنازي مع وزير خارجية البحرين عبد اللطيف الزياني»، موقع *وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/١١/١٨، https://bit.ly/3lglGqN، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٣٥ وزارة الخارجية، «وزير الخارجية غابي أشكنازي يلتقي وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني زايد الزياني»، موقع *وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/١٢/٠٢، https://bit.ly/38Ezdn4، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٤).

٣٦ وزارة الخارجية، «بناء جسور السلام – لقاء للرؤساء التنفيذيين لأكبر خمسة بنوك في إسرائيل مع وزير الصناعة والصناعة والسياحة البحريني زايد الزياني»، موقع *وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/١٢/٠٣، https://bit.ly/38DOIvy، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٨).

٣٧ أخبار ICE، «هل يستثمر وريث البحرين في مصنع لقاح في إسرائيل؟»، ICE، ٢٠٢١/٠٢/٢٥، https://bit.ly/3bLBOxz، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٤).

٣٨ باراك رافيد وجاي الستر، «إسرائيل والسودان أعلنتا عن اتفاقية تطبيع بين الدولتين»، موقع *والا العبري*، ٢٠٢٠/١٠/٢٣، https://bit.ly/3voCi4n، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٠).

٣٩ المرجع السابق.

٤٠ آنا برسكي، «السودان توقّع رسميًا على اتفاق لتطبيع العلاقات مع إسرائيل»، *معاريف*، ٢٠٢١/٠١/٠٦، https://bit.ly/3eBQ7GC، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

٤١ وزارة الخارجية، «وزير الخارجية غابي أشكنازي يتحدث عن قرار حكومة السودان الانضمام لاتفاقات أبراهام وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل»، موقع *وزارة الخارجية*، ٢٠٢٠/١٠/٢٤، https://bit.ly/3vkZr7Q، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

٤٢ معهد السياسات والاستراتيجية، «الجنرال المتقاعد عاموس جلعاد– مقابلة لشارون واوري (١١,١٢,٢٠)»، فيديو يوتيوب، ٢٠/١٢/١٤، متاح في: https://bit.ly/3vmylgA

٤٣ هدار كانه، «إسرائيل والمغرب توقّعان على اتفاق طيران مباشر»، *ني ماركر*، ٢٠٢١/٠١/٢١، https://bit.ly/3eAB0x9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٥).

٤٤ مكتب رئيس الحكومة، «أجرى رئيس مجلس الأمن القومي، مئير بن شبات، محادثة هاتفية مع وزير خارجية المغرب، ناصر بوريطة»، موقع *مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية*، ٢٠٢١/٠١/٢٩، https://bit.ly/3tgO0MC، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٩).

٤٥ موران زاجا وروعي كيفريك، «خاتمة: العلاقات بين إسرائيل والدول العربية– القضيّة الفلسطينية هي البوابة للشرق الأوسط»، لدى روعي كيفرك ونمرود جوردين وميراف كوهين–داغان، علاقات إسرائيل والدول العربية: الاحتماليات غير المُستغلّة (إصدار رقمي: ميتافيم، ٢٠٢٠ ١١٢– ١٢١، ١١٩.

٤٦ المرجع السابق.

٤٧ اورئيل ليفيه، «الاعتراف بالسيادة المغربية في الصحراء الغربية قبل العلاقات مع إسرائيل»، *دافار*، ٢٠٢٠/١٢/١٢، https://www.davar1.co.il/٢٦٧٦٦٢/، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٤٨ يوني بن ميناحم، «في الطريق إلى التحالف الإقليمي الجديد»، *المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة*، ٢٠٢٠/١٠/٢٧، https://bit.ly/3tdtJY8، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٢).

٤٩ واي نت، « وفد امارتي وصل إسرائيل بطيران مباشر من فوق السعودية»، *واي نت*، ٢٠٢٠/٠٩/٠٨، متاح في: https://bit.ly/3m7j9ji

٥٠ حاييم ليفنسون وجاكي خوري ونوعا ليندو، «غانتس: تسريب رحلة رئيس الوزراء السرية إلى السعودية مزعج وغير مسؤول»، *هآرتس*، ٢٠/١١/٢٣، متاح في: https://bit.ly/3meUklp

٥١ دانييل سوريتي، «الحرم في لبّ النقاش: إسرائيل والسعودية والمفاوضات السرية للجم الرئيس أردوغان»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٦/٠١، متاح في: https://bit.ly/31E0EJK

٥٢ معاريف اون لاين، « تقرير: هل تتجها إسرائيل والسعودية لانفراج سياسي؟»، *معاريف*، ٢٠/٠٢/٢٣، متاح في: https://bit.ly/3ftKHy1

٥٣ ارئيل كاهنا ودانييل سريوتي ونيطع بار، «تقرير: تشكيل تحالف عسكري يجري بين إسرائيل والسعودية والإمارات والبحرين»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠/٠٢/٢٦، متاح في: https://bit.ly/3dESKFR

54 Prince Faisal, «A Conversation with Foreign Minister Prince Faisal bin Farhan al-Saud», Washington institute, 132020/10/, Available at: https://bit.ly/3czAVHo.

٥٥ كيرين بتسلئيل، «تقرير: ولي العهد السعودي ينسحب من التطبيع مع إسرائيل بسبب فوز بايدن»، *القناة ١٢*، ٢٠٢٠/١١/٢٨، https://bit.ly/3cpIrok، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٦).

٥٦ طال شنايدر، «دفء العلاقات مع دول الخليج: محادثة هاتفية بين وزراء خارجية إسرائيل وسلطنة عمان»، *غلوبوس*، ٢٠٢٠/٠٨/١٧، https://bit.ly/3vVR82t، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٥٧ ألون بن دافيد، «انقلاب إقليمي: قطر هي الهدف السياسي القادم لإسرائيل»، معاريف، ٢٠/١٠/٢٤، متاح في: https://bit.ly/39bMa8d

٥٨ أليئور ليفي، «بعد أربعة شهور: من المتوقع أن يصل المبعوث القطري لغزة الأسبوع المُقبل،» Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت* **أحرنوت**، ٢٠٢٠/٠٦/٠٦، آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٢٥، https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5743085,00.html.

شاحر كلايمان وشلومي دياز، «الجيش قصف قاعدة أرضية لحماس،» *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٦، آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٢٥، https://www.israelhay-om.co.il/article/794781.

٥٩ يواف زيتون واليئور ليفي، «الجيش الإسرائيلي يهاجم أنفاقا في قطاع غزة ومقتل ٤ نشطاء في «حادث عمل»»، *واي نت*، ٢٠/٠٨/٢٥، متاح في: https://bit.ly/39dipUu

٦٠ شاحار كلايمن، «الدوحة لن تطبّع علاقات مع إسرائيل»، يسرائيل هايوم، ٢٠/٠٩/١٥، متاح في: https://bit.ly/3tSLsok

٦١ نعوم أمير، «الأردن تؤكد: نحن هنا ونحن جزء من المعادلة»، مكور ريشون، ٢٠٢٠/٠٦/٠٤، https://www.makorrishon.co.il/news/235027/، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٢).

٦٢ موشيه كوهين، «لحظة تاريخية: إسرائيل والأردن وقعتا على صفقة للطيران عبر المجال الجوي»، *معاريف*، ٢٠٢٠/١٠/٠٨، https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-794463، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٦٣ أريئيل كاهانا، «رسالة أردنية لإسرائيل: تجديد قناة المياه»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/١٢/٠٨، https://www.israelhayom.co.il/article/٨٢٧٨٩٣، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

٦٤ ايتمار أيخنار، «بني غانتس التقى سرًا بالملك عبد الله في الأردن»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢١/٠٢/٢٨، https://www.ynet.co.il/news/article/SkJjDNdf00، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٢).

٦٥ سمدار بري، «الأمير الأردني حسن: معًا نستطيع التوصل إلى سلام شامل في نهاية العقد»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢١/٠٢/٢٦، https://www.ynet.co.il/news/article/rJbZmf8Gd، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٦٦ هآرتس، «وزير الخارجية الأردني يقول إن بلاده أعاقت رحلة طائرة نتنياهو المتوجهة للإمارات»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٠٣/١٣، https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9615881 ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٢٥).

٦٧ مسح ذاتي (من المحرّر) لبيانات مكتب نتنياهو للإعلام.

٦٨ هآرتس، «السفير الروسي: إسرائيل وموسكو تدرسان المشاركة في إنتاج لقاح لكورونا»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٠١/٢٢، https://bit.ly/3bMUb5b، (٢٠٢١/٠٣/٠٦).

٦٩ المرجع السابق.

٧٠ واي نت، «إسرائيل اشترت لقاحات تطعيم لسورية مقابل إعادة إسرائيلية»، *كلكليست*، ٢٠٢١/٠٢/٢٠، https://bit.ly/3thFXPF، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٦).

٧١ داني زاكن، «بمشاركة إسرائيل: تم التوقيع على اتفاقية لإنشاء منظمة غاز إقليمية في الشرق الأوسط»، *غلوبوس*، ٢٠٢٠/٠٩/٢٢، https://bit.ly/2OTGoko، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٨).

٧٢ عيران ليرمان، «ميثاق منتدى غاز شرق البحر المتوسّط»، *معهد القدس للاستراتيجية والأمن*، ٢٠٢٠/١٠/١١، https://bit.ly/3rOAVJZ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٧٣ جلعاد تسويك، «إسرائيل ستبيع الغاز الطبيعي لمصر والأردن بـ ٣٠ مليار دولار»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٩/٢٢، https://bit.ly/3bN2Jce، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٧٤ المرجع السابق.

٧٥ أورنا مزراحي، «السياسة الإسرائيلية تجاه مثلث العلاقات مع اليونان وقبرص»، *منصّة سياسية*، *المجلد ٢٣*، *العدد ٣*، (تموز ٢٠٢٠)، https://bit.ly/3qHY937.

٧٦ طال ليف رام، «لأول مرة: تدريب علني مشترك لسلاح الجو الإسرائيلي والإمارات العربية المتحدة، نشر أول»، *معاريف*، ٢٠٢١/٠١/١٥، https://bit.ly/2OTgInI، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٧٧ ايتمار ايخنير، «فرنسا تحذّر: الضم سيؤثر على علاقات إسرائيل– أوروبا»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢٠/٠٥/١٩، https://bit.ly/2NhyQY5، (٢٠٢١/٠٣/١٢).

٧٨ المرجع السابق.

٧٩ ميخائيل هراري، «السياسة الخارجية الإسرائيلية: براغماتية منتعشة (لكن) فاقدة للرؤية»، ميتفيم، كانون الثاني ٢٠٢٠.

٨٠ إيال رونين ونمرود جورن، «سياسة مُجزِّئة: سياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه»، لدى مورئيل اسبورغ ونمرود جورن، مجزَّئين ومُجزِّئين: أوروبا وإسرائيل ودعم السلام الإسرائيلي– الفلسطيني، (إصدار رقميّ: ميتفيم، ٢٠٢٠، ١٣–٢٢)، ١٦.

٨١ نمرود جورن، «شباك الفرص في العلاقات الإسرائيلية– الأوروبية فُتح، هل سنُحسِن استغلاله؟»، *غلوبوس*، ٢٠٢٠/٠٩/٠٧، https://bit.ly/2Opr5A9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٨٢ ايتمار آيخنر، «بعد التخلي عن الضم: الأوروبيون يريدون تطوير العلاقات مع إسرائيل»، Ynet– الموقع الإلكتروني لصحيفة *يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٨، https://bit.ly/3lftfIt، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٨٣ أرئيل كهانا، «وزارة الخارجية: ٢٠٢٠– عام جيّد في العلاقات مع أوروبا»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢١/٠١/٠٥، https://bit.ly/3tff5Q8، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٨٤ انظر/ي الملخّص التنفيذي لتقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢٠، مشهد العام ٢٠١٩.

٨٥ مايكين شيرا، «معاداة الساميّة الجديدة لنتنياهو»، هآرتس، ٢٠١٩/٠٩/٠١، https://bit.ly/2Qi5h77، (٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٨٦ وزارة الشتات. معاداة السامية للعام ٢٠٢٠: صورة الوضع القائم، الطبقات والأحداث، (إصدار رقمي: وزارة الشتات الإسرائيلية، كانون الثاني ٢٠٢١). متاح في: https://bit.ly/3lhkYcO

٨٧ مكتب رئيس الحكومة. «تصريحات رئيس الوزراء نتنياهو ردًا على قرار..».

٨٨ تسفيكا كلاين، «سنبقى دائما مكانًا آمنًا لليهود»: ألبانيا تنضم إلى مناهضة معاداة السامية»، مكور ريشون، ٢٠٢٠/١٠/٢٢، https://bit.ly/3cMnfcv، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٨٩ المرجع السابق.

90 Philissa Cramer, «Kentucky Becomes First U.S. State to Adopt IHRA Antisemitism Definition», Haaretz, 282021/02/, Available at: https://bit.ly/2NkbLnN.

٩١ جمعية «كونتسرت (معا لأجل إسرائيل)»، هي مبادرة مشتركة بين وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، ومنظمات مؤيدة لإسرائيل حول العالم. جمعية «كيشت دافيد» وهي جمعية تعنى ببناء دراسات استراتيجية حول الخطاب القائم في شبكات الإنترنت.

٩٢ عيدان بنيامين، «لماذا تقوم الدولة بتحويل مئات الملايين من الدولارات لمناهضة ال BDS إلى منظمات غير ربحية دون رقابة؟»، شاكوف، ٢٠٢٠/٠٤/٠٥، https://shakuf.co.il/11545K (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٩٣ الكنيست الإسرائيلية. « أنشطة المقاطعة وسير عمل وزارة الشؤون الاستراتيجية: النضال الدبلوماسي– الإعلامي ضد حركة المقاطعة ومظاهر معاداة السامية في الخارج – تقرير مراقب الدولة ٦٦ ج»، موقع *الكنيست الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/٠٧/٢٨، متاح في: https://bit.ly/3tlNL32

٩٤ المرجع السابق.

٩٥ وزارة الشتات. «وزير الشتات يانكيليفيتش في نقاش خاص حول معاداة السامية في رابطة المنظمات اليهودية في أوروبا»، موقع وزارة الشتات الإسرائيلية، ٢٠٢٠/٠٩/٢٩، https://bit.ly/3tk99W7، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٩٦ وزارة الشتات. «معاداة السامية: صورة الوضع القائم...»، ١٠.

٩٧ المقصود تقريرا وزارتيّ «الشتات» و«الشؤون الاستراتيجية» الإسرائيلية.

٩٨ المرجع السابق، ٩.

٩٩ دان لافيه، «»وباء الكراهية»: تقرير يكشف كيف تنتعش معاداة السامية في ظل الكورونا»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٥/١٣، https://bit.ly/3qHv0oU، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٠٠ المرجع السابق.

١٠١ وزارة الشتات. «معاداة السامية: صورة...».

١٠٢ المرجع السابق.

١٠٣ المرجع السابق.

١٠٤ المرجع السابق، ١١.

١٠٥ المرجع السابق، ١١.

١٠٦ وزارة الشتات، «الوزيرة يانكليفيتش للرئيس التنفيذي لشركة أمازون: «أزل كل الكتب المعادية للسامية من الموقع»»، موقع *وزارة الشتات الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/٠١/١٠، https://bit.ly/38GcYgz، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٠٧ المرجع السابق.

١٠٨ رونين وجورن، ١٦.

١٠٩ طال شلو، «على خلفية التوترات حول الضم: الموافقة على اتفاقية السماء المفتوحة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي»، موقع *واللاه العبري*، ٢٠٢٠/٠٦/١٨، https://bit.ly/3qOF0gf، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١١٠ نقابة التجّار، «البريكزيت انطلق: اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل وبريطانيا تدخل حيز التنفيذ في ٢٠٢١/٠١/٠١، موقع *نقابة التجّار الإسرائيلية*، ٢٠٢١/٠١/٠٣، https://bit.ly/2Njhqu9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٥).

١١١ وزارة الاقتصاد والصناعة، «اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل وأوكرانيا تدخل حيّز التنفيذ»، موقع *وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية*، ٢٠٢١/٠١/٠٤، https://bit.ly/30QeAzP، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١١٢ راجع تقارير مدار في هذا الشأن للعام: الملخّص التنفيذي للعام ٢٠١٦.

١١٣ رونين وجورن، ١٣.

١١٤ مكتب رئيس الحكومة، «تصريحات رئيس الوزراء نتنياهو بخصوص الخطة الأميركية فيما يتعلق بفنزويلا»، موقع مكتب *رئيس الحكومة الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/٠٤/٠٢، https://bit.ly/38GRnV9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١١٥ مكتب رئيس الحكومة، «رئيس الوزراء نتنياهو يتحدث مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو»، موقع مكتب *رئيس الحكومة الإسرائيلية*، ٢٠١٩/١٢/٣٠، https://bit.ly/3cwia7Z، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١١٦ المصدر: Sharp, J. (٢٠١٩). US Foreign Aid to Israel. Congressional Research Service, P. 2.

١١٧ آنا برسكي، «بتأخير ١٢ ساعة تقريبًا: نتنياهو وريفلين يهنّئون بايدن بفوزه»، *معاريف*، ٢٠٢٠/١١/٠٨، https://bit.ly/2PW7M1s، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١١٨ هيئة يسرائيل هيوم، «الهجوم على مبنى الكابيتول كان مشينًا»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢١/٠١/٠٧، https://bit.ly/3vqIh8P، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

١١٩ ميري ريغف، صفحة الفايسبوك الرسميّة، ٢٠٢١/٠١/٢٠، متاح في: https://bit.ly/2OomFJL.

ميكي زوهر، صفحة تويتر الرسميّة، ٢٠٢٠/١١/٠٨، متاح في: https://bit.ly/3tyiPN9.

١٢٠ عاموس جلعاد، «إسرائيل وأميركا: علاقات تحت الاختبار»، *معهد السياسات والاستراتيجية*، ٢٠٢١/٠٢/١٨، https://bit.ly/2Q67DJ5، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٢١ المرجع السابق.

١٢٢ كيرين بتسلئيل، «كيف سيؤثر الانتخاب المتوقّع لبايدن على العلاقات الأميركية- الإسرائيلية؟»، القناة ١٢، ٢٠٢٠/١١/٠٦، https://bit.ly/38GH9US، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٢٣ أودي افنتيل، «خطاب بايدن الأول في مجال السياسة الخارجية – رؤى ومعانٍ لإسرائيل»، *معهد السياسات والاستراتيجية*، ٢٠٢١/٠٢/١٨، https://bit.ly/3s1dgGg، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٢٤ طال شيلو، «هوية الشخص الجالس في البيت الأبيض ستحدد ما إذا كان عصر حلم «السيد أميركا» على وشك الانتهاء»، موقع واللا العبري، ٢٠٢٠/١١/٠٢، https://bit.ly/30GMtmK، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٢٥ معاريف أونلاين، «مكتب رئيس الوزراء: «موقف إسرائيل من الاتفاق النووي لم يتغير»»، *معاريف*، ٢٠٢١/٠٢/١٩، https://bit.ly/3tjLUvt، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٨).

١٢٦ المرجع السابق.

١٢٧ تال شنايدر، «استطلاع: ٧٥٪ من اليهود الأميركيين يؤيدون بايدن و٧٧٪ غير راضين عن أداء ترامب»، *غلوبوس*، ٢٠٢٠/١٠/١٩، https://bit.ly/3cCbCEV، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٩).

١٢٨ جين ايزنر وجونتان جرينبلت وشيرا رودرمان، «الفجوات بين إسرائيل ويهود أميركا: هل ثمة سبب للقلق؟»، *معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي*، المؤتمر السنوي، https://bit.ly/3rTlujS.

١٢٩ هيئة مكور ريشون وصندوق رودرمان، «حقبة جو: كيف ستبدو العلاقات الإسرائيلية مع يهود أميركا في عهد بايدن؟، مكور ريشون، ٢٠٢١/٠١/٢٠، https://bit.ly/38CzqHd، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٨).

١٣٠ تميّز أدبيات العلاقات الدولية والسياسات الخارجية بين نوعيّن من القوى التي تضبط العلاقات الدولية، القوّة الناعمة (Soft power)، والقوّة الخشنة (Hard power)، بحسب جوزيف ناي، ويرى الفصل أن القوة الناعمة لدى إسرائيل تعتبر رصيدًا استراتيجيًا لنسج علاقات جديدة في ساحات جديدة على رأسها أفريقيا. فالقوة الناعمة بخلاف الخشنة تقوم على استخدام التعاون في مجالات الثقافة، التعليم المساعدات الإنسانية التمكين المجتمعي وغيره من أجل استمالة الدولة المقابلة، وذلك في مقابل استخدام الأدوات الأخرى. للاستزادة انظر: Nye Jr. Joseph. Bound to lead: The changing nature of American power, Basic books, Soft power: The means to success in world politics, New York, 1990.

١٣١ تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢٠.

١٣٢ أرئيل كهانا، «تحسين العلاقات الإسرائيلية الأفريقية – قاب قوسين أو أدنى»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/١١/١٥، https://bit.ly/30GCHRI، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٣٣ المرجع السابق.

١٣٤ المرجع السابق.

١٣٥ وزارة الاقتصاد والصناعة، «شاي رينسكي، مدير عام وزارة الاقتصاد والصناعة، في زيارة إلى غانا وإثيوبيا»، موقع *وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/٠٢/٠٤، https://bit.ly/3liJ9HX، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٨).

١٣٦ إيتمار آيخنر، «حتى أثناء الطاعون: تواصل المساعدات الإسرائيلية للدول الإفريقية»، **واي نت**، ٢٠٢٠/٠٤/٠٨، https://bit.ly/3cvXsVz، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٧).

١٣٧ عمير كورتس، «ماندلبليت يفحص ما إن كان نقل لقاحات إلى دول أجنبية فاقدًا للصلاحية»، *كلكليست*، ٢٠٢١/٠٢/٢٥، https://bit.ly/3liUBn0، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٦).

١٣٨ يعتمد الجدول على مسح خاص للبيانات الرسمية الصادرة من مكتب نتنياهو.

١٣٩ موقع «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكست» الرسمي: https://bit.ly/2OwMp6E.